الوفاء بالالتزامات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2010/2009

المحتويات

1 **رسالة من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

2 **مقدمة: إحداث فرق حقيقي**

8 **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل: الوفاء بالالتزامات**

9 الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية: العد التنازلي لعام 2015
نظرة عن كثب: رواندا - معالجة الفقر من خلال الحكم المحلي

16 الحكم الديمقراطي: توفير بيئة تمكينية
نظرة عن كثب: إندونيسيا - عقد من الدعم الانتخابي

22 منع الأزمات والإنعاش: إعادة البناء على نحو أفضل
نظرة عن كثب: كرواتيا - السيطرة على الأسلحة ومنع نشوب العنف

28 البيئة والتنمية المستدامة: التكيف مع واقع جديد
نظرة عن كثب: البرازيل - القضاء على مركبات الكلورو فلورو كربون

34 **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة: التركيز على التنمية**

37 **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الداخل: الوفاء بالالتزامات الداخلية**

40 **موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

برنامج الأمم المتحدة في ميدان العمل

الوفاء بالتزاماتنا نحو التنمية

مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك، أثناء زيارة ميدانية للاطلاع على مبادرة يدعمها البرنامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بابوا غينيا الجديدة.

تتوزع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما يزيد عن 160 بلدا في العالم، إذ ينشط البرنامج في جميع أنحاء العالم النامي مقدماً الدعم للبلدان من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية.

تتمثل ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل مع البلدان للحد من الفقر، والنهوض بالحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات والتعافي منها، وحماية البيئة ومكافحة التغير المناخي. ويكافح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر جميع هذه المجالات لمساعدة البلدان في تحقيق التغيير المؤدي إلى التحول الذي تطمح إليه وبناء قدرتها على التحمل كي تتغلب على أية تحديات قد تواجهها.

لم يكن تنفيذ هذه المهمة سهلاً أبداً، بل زاد من صعوبتها الركود الاقتصادي والتأثيرات المتبقية لأزمة الغذاء والوقود والتحدي المناخي الجاري - وهي عوامل ألقت بأعباء ثقيلة على كاهل العديد من الفئات والبلدان الأكثر تأثراً في العالم.

تتسم هذه السنة بأهمية خاصة من ناحية الدفع بأجندة التنمية إلى الأمام، إذ تصادف مرور عقد على إقرار بلدان العالم إعلان الألفية الذي تضمن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بوصفها تمثل التزاماً مشتركاً من أجل غد أفضل لبلايين الناس.

وعلى الرغم من أنه لم يتبقَ سوى خمس سنوات فقط على بلوغ الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي يحل في عام 2015، إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتقد أنه بالإمكان تحقيق هذه الأهداف على المستوى العالمي من خلال إقرار السياسات الصحيحة وتخصيص الموارد الكافية وبوجود القيادة العازمة. وفي شهر أيلول/سبتمبر المقبل ستستضيف الأمم المتحدة اجتماع قمة خاص معني بالأهداف الإنمائية للألفية لتنشيط وتسريع الجهود الوطنية والعالمية لبلوغ تلك الأهداف. وقد حشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل طاقاته للخروج بنتائج قوية ذات توجه عملي من تلك القمة.

لم يعد هناك مجال للنُهج المعتادة في سير الأمور فيما يخص التنمية، بل على العكس من ذلك فقد حان الوقت لترجمة الكلام والوعود إلى أفعال على الأرض. لقد تم إصدار هذا التقرير، "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل"، للمساعدة في توضيح الكيفية التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بواسطتها المساهمة في ذلك.

ويستعرض تقرير "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل" بعضاً من النتائج الإنمائية العديدة التي ساعد البرنامج على تحقيقها ابتداءً من دعم جهود تمكين المرأة، وتطوير سبل العيش المستدامة، وإجراء انتخابات حتى نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، ومساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ.

وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم الشراكات القوية من أجل التنمية داخل وخارج إطار منظومة الأمم المتحدة. وثمة دور مهم علينا القيام به لضمان إمكانية حصول البلدان المستفيدة من البرنامج على الدعم الذي تحتاجه لتحقيق أهدافها الإنمائية. إنني واثقة من أنه بإمكاننا إحداث فرق كبير نحو الأفضل في أي مكان نعمل فيه، وذلك عبر التركيز التام على النتائج والتحسين المستمر على طريقة عملنا.

هيلين كلارك

مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقدمة

إحداث فرق حقيقي

يناضل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة، من أجل إحداث فرق حقيقي وملموس في حياة الناس الذين يعمل على خدمتهم بالأساس. ويستعرض تقرير "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2009/2010: الوفاء بالالتزامات"، نتائج هذا النضال. إن ما يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مشورة على مستوى السياسات، ودعم تقني، وحشد للتأييد، ومساهمات لتعزيز التنمية البشرية يهدف كله إلى نتيجة واحدة، ألا وهي: تحقيق تحسن حقيقي في حياة الناس وفي الخيارات والفرص المتاحة لهم.

%42

النسبة المئوية التي أنفقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ميزانية البرمجة لعام 2009 على تلبية احتياجات وأهداف أقل البلدان نمواً.

في عام 2007، أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوجيه من مجلسه التنفيذي خطته الإستراتيجية للمساعدة في رسم الطريق إلى الأمام. وقد أكدت الخطة على أهمية تنفيذ البرمجة بأسلوب فعال وخاضع للمساءلة يسعى لتحقيق نتائج قابلة للقياس تؤدي إلى تحولات على صعيد البلدان والناس المعنيين. كما أكدت الخطة على التكليف المنوط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل على القضاء على الفقر مع التصرف كشريك محايد للبلدان التي يعمل معها. وتنص الخطة على وجوب أن يظل هذا العمل متوائماً مع الخطط والاحتياجات الوطنية للبلدان الشريكة، وأن يتم بناءً على طلبها فقط. وختاماً، يجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل على الاستثمار في قدرات شركائه من الحكومات من أجل تمكينهم من بلوغ أهداف القضاء على الفقر.

وبعد عام من إقرار تلك الخطة الإستراتيجية، شهد العالم أولى الآثار الكبرى للكارثة المالية التي بدأت في البلدان المتطورة ولكنها سرعان ما انتشرت إلى البلدان النامية أيضاً. وقد أتت هذه الأزمة في أعقاب سلسلة من الهزات الخطيرة في أسعار السلع ونقص الغذاء. وفي عام 2009، راقب المجتمع الدولي بفزع المكتسبات الإنمائية الهشة التي حققتها العديد من البلدان المكافحة وقد أخذت تتراجع. في غضون ذلك، وفي الوقت الذي تتعرض فيه ميزانيات المساعدات لخطر الانكماش ويتواصل فيه الركود العالمي ، فإنه من الأهمية بمكان أن يُظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجميع شركائه كيف يحسن استغلال موارده على أفضل وجه - بما في ذلك الموارد المالية والإنسانية والمعرفية والخبرات - في مساهماته في التنمية البشرية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل

يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمله على أربعة مجالات أساسية هي: الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية؛ والحكم الديمقراطي؛ ومنع الأزمات والإنعاش؛ والبيئة والتنمية المستدامة، وذلك كما هو مفصّل في هذا التقرير الذي يتمم التقرير السنوي لمدير البرنامج بشأن الخطة الإستراتيجية والمقدم إلى المجلس التنفيذي. بيد أن جزءا كبيراً من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المجالات الأربعة هو عمل شامل لجميع هذه المجالات. فعلى سبيل المثال، ثمة جزء كبير من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواجهة الأزمات - مثل إعادة تأمين سبل العيش – له آثاره الطيبة على جهود الحد من الفقر، وهذا ينطبق أيضاً على عمل البرنامج في مجال الحكم الديمقراطي.

دروس تقييمية مختارة واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لها: **الفقر والأهداف الإنمائية للألفية**

مواطن القوة	إن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متوائم على نحو جيد مع الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وقد نجح في الوصول إلى الجماعات المعرضة للخطر والمحرومين اقتصادياً. أما المساهمات القيّمة البارزة فكانت في مجال سياسة التجارة الوطنية، وخلق حيز مالي، والإدماج والحماية الاجتماعيين، والائتمان بالغ الصغر الذي عادة ما يجري بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.
مواطن بحاجة إلى تحسين	لقد أضعفت سعة نطاق الأهداف الإنمائية للألفية والتدخلات المتعلقة بالفقر من تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي إدماج تنمية القدرات أكثر مما هي عليه الآن، ولا سيما من أجل استغلال الحلول القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب بطريقة أكثر منهجية. كما ينبغي إيلاء تركيز قوي على الدعوة والحوار السياسي المستدامين.
الاستجابة	يولي البرنامج العالمي الجديد مزيداً من التركيز لدعم النتائج المتضمنة في الخطة الإستراتيجية، وسوف يتم تجهيز نظام قوي لإدارة المعرفة مصمم لتيسير عمليات التبادل بين بلدان الجنوب مما يرفع من سوية الخبرات بطريقة أكثر منهجية.

ظل البرنامج خلال عام 2009 يتلقى في العديد من البلدان التي يعمل بها طلباً عالياً على تحقيق نتائج إنمائية في المجالات عالية التأثير، وتشمل: فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والطاقة، والبيئة وتغير المناخ؛ ومنع الأزمات والإنعاش؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من الأهداف اتفق قادة العالم على تحقيقها من أجل تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. تتسم مجالات البرمجة هذه بأهمية حاسمة نظراً لاقتراب موعد انعقاد الاجتماع العام رفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، والذي

تقرير التنمية البشرية: تحليل التنمية، تغيير السياسات

70

عدد البلدان التي تم فيها إطلاق تقرير التنمية البشرية لعام 2009 خلال ثلاثة أشهر فقط.

لفت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنظار إلى التنقل البشري في تقرير التنمية البشرية لعام 2009 المعنون "التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"، والذي أطلقته مديرة البرنامج هيلين كلارك بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2009 في العاصمة التايلاندية بانكوك. وبالنظر إلى القضايا العديدة المحيطة بالهجرة، فقد جلب التقرير النقاش بشأن الهجرة إلى واجهة المناقشات المتعلقة بالسياسات في كافة أنحاء العالم مع رسالة رئيسية مفادها أن الهجرة – سواء داخل البلدان أو فيما بينها – لديها القدرة على زيادة حرية الناس وتحسين حياة الملايين.

وبحلول نهاية العام، كان التقرير قد أُطلق في أكثر من 70 بلداً وتم تحميله بواسطة الإنترنت أكثر من 80,000 مرة وحظي بتغطية إعلامية وصلت إلى أكثر من 1,000 مقال. ووُزِّع على نطاق واسع بواسطة المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صانعي السياسات وأصحاب المصلحة في التنمية والأكاديميين بالإضافة إلى المجتمع المدني. وقد حظي التقرير بترحيب فعاليات رفيعة المستوى كالمنتدى العالمي الثالث حول الهجرة والتنمية، كما يُنظر إليه بوصفه منشوراً رئيسياً يكشف زيف العديد من الخرافات السائدة حول الهجرة، ويقدم سلسلة من التوصيات العملية في مجال السياسات.

يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى عملية تنفيذ مبادرة التنمية والهجرة المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، وتربط هذه المبادرة منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في 16 بلداً نامياً مع نظرائها في الاتحاد الأوروبي بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمهاجرين ورفع مستوى السياسات والبرامج التنموية المتصلة بالهجرة.

وفي بقاع أخرى من العالم، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في **الصين** و**الهند** لإرشاد المهاجرين الداخليين إلى فرص أفضل للحصول على الخدمات العامة. وفي **الفلبين**، يعكف البرنامج وشركاؤه على المساعدة في إدراج رسائل مراعية للاعتبارات الجنسانية تهدف للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز في حلقات دراسية وبرامج تُعقد للعمال المهاجرين قبيل سفرهم. وفي **ألبانيا** و**السنغال**، ساعد البرنامج في تعبئة مجتمعات المغتربين باتجاه التعامل مع احتياجات المهاجرين ذات الأولوية مثل الحصول على الرعاية الصحية. وسيستمر البرنامج بنجاح في تحسين الدور الذي تلعبه الهجرة في عمله طالما استمر تأثير التقرير على المناقشات المتعلقة بالسياسات.

وفيما خلا *تقرير التنمية البشرية للعام* 2009، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشر سلسلة من تقارير التنمية البشرية الوطنية والإقليمية الرائدة في عام 2009 وخلال النصف الأول من عام 2010. وقد استأثرت أربعة من هذه التقارير الإقليمية بتغطية إعلامية واهتمام على نطاق واسع وشملت هذه التقارير تقريرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وواحد من آسيا والمحيط الهادئ، وآخر من الدول العربية يحاجج بإن مفهوم الأمن الإنساني يقدم منظوراً مفيداً لرؤية التنمية البشرية في المنطقة العربية.

وعلى سبيل المثال، وفي الأشهر التالية لإطلاق "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية" في تموز/ يوليو 2009، بثت شبكات التلفزة الرئيسية الثلاث في المنطقة العربية برامج إخبارية خاصة للخوض في مضامين التقرير. وقد تناول التقرير أكثرُ من 400 مقالة على المستوى العالمي، وحُمِّل التقرير بواسطة شبكة الإنترنت ما يفوق 400,000 مرة في غضون الأشهر الستة الأولى التي أعقبت إطلاقه.

بالإضافة إلى ذلك، قدم 16 تقريراً وطنياً المشورة العملية في مجال السياسات بغية تحسين التنمية البشرية على صعيد طائفة واسعة من المواضيع الرئيسية للتنمية البشرية تراوحت بين السياسة والخدمات العامة في **شيلي** وأهمية وجود مؤسسات حوكمة نوعية في الفلبين.

وفيما تواصِل سلسلة تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثيرها في العالم على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية والمحلية، يتطلع البرنامج إلى الذكرى السنوية العشرين لصدور تقرير التنمية البشرية العالمي والتي توافق عام 2010.

ألحق الزلزال الذي ضرب هايتي بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2010 الضرر بثلث سكانها البالغ تعدادهم تسع ملايين نسمة، ودمرَّ جزءاً كبيراً من عاصمتها والبلدات والقرى المحيطة بها، فضلاً عن تقويض المكتسبات الهشة التي حققها البلد وشعبه على صعيد التنمية على مر السنوات الأخيرة. وتقدر الأرقام الرسمية أن أكثر من 200,000 شخص لقوا حتفهم جراء الزلزال وأكثر من 300,000 أصيبوا بجراح. وقد أتى الدمار على معظم المباني الحكومية تقريباً حيث تهدمت تلك المباني إما كلياً أو جزئياً. كما إن نحو 40 بالمائة من كبار المسؤولين الحكوميين قضوا في الزلزال أو غادروا البلاد في أعقابه.

وفي الوقت نفسه، فقدت الأمم المتحدة 101 من موظفيها فيما يعدُّ أكبر خسارة تتكبدها المنظمة دفعة واحدة في تاريخها. كما عانى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دمار مقره في بورت أوبرنس. وشهد كذلك انتكاسات خطيرة في العديد من برامجه التنموية الجارية في هايتي.

ومع ذلك، وبفضل صمود شعب هايتي وشجاعته، فها هي هايتي تعاود البناء مجدداً نحو بناء مستقبل أفضل. ويفخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يكون جزءاً من هذا الجهد مجدداً التزامه بالعمل مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشعب الهايتي من أجل الحد من الفقر ومخاطر الكوارث وفي مجال الحوكمة والبرامج البيئية.

استعادة سبل العيش وتوفير فرص العمل

واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انتكاسات جسيمة على صعيد مقدرته على البرمجة في الأيام والأسابيع الأولى التي أعقبت وقوع الزلزال بيد أنه استطاع في الشهور التي تلت أن يوفر عشرات الآلاف من فرص العمل المؤقتة من خلال برنامج النقد مقابل العمل الذي هدف إلى استعادة سبل العيش والكرامة للشعب الهايتي. وبحلول أواخر شهر آذار/ مارس، كان البرنامج قد وفر ما يقدر بنحو 75,000 فرصة من فرص العمل الطارئ كثيف اليد العاملة في سياق دعم العمليات الإنسانية. وقد اضطلع هؤلاء العمال، الذين شكلت النساء ما نسبته 44 بالمائة من مجملهم، بعمليات رفع الأنقاض وجمع النفايات وتنظيف القنوات وإزالة الأنقاض على الطرق، وهو ما وضع الأساس لتحقيق إنعاش وتنمية على المدى المتوسط.

نشاطات أخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي

تواجه هايتي تحديات هائلة من حيث اعتبارات سيادة القانون. فالنظام الذي كان قاصراً قبل وقوع الزلزال أصبح يرزح تحت وطأة ضغط هائل كي يضطلع بوظيفته. تعد المؤسسات المعنية بسيادة القانون والفعالة شرطاً مسبقاً لاستدامة الأمن والانتعاش الاقتصادي. وما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بالتعاون مع أقسام أخرى من الأمم المتحدة وعلى نحو وثيق مع وزارة العدل والأمن العام على تصميم خطة لإنعاش قطاع سيادة القانون وتنفيذها. وقد زود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوزارة بمعدات تسمح لها بأداء أنشطة مهمة للغاية، كما يعمل على إعادة إرساء نظام المحاكم مؤقتاً.

وبعد عشرة أيام من وقوع الزلزال، تم تكليف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهمة قيادة مجموعة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الموكلة بتنسيق جهود الإنعاش المبكر. وقدم البرنامج إلى جانب منظمات أخرى في الأمم المتحدة وشركاء آخرين الدعم لحكومة هايتي في إطار إجراء تقييم حاسم لاحتياجاتها بعد وقوع الكارثة. وزود الحكومة بما تحتاج من معلومات لوضع إستراتيجية لإعادة الإعمار على المدى المتوسط والمدى الطويل. كما أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهاجاً لإدارة المعونة من أجل تتبع تدفق المعونة الدولية إلى هايتي بغية تحسين تنسيق المعونة والمساءلة بشأنها.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً على مساعدة الحكومة على الاستعداد للكوارث المستقبلية، بما فيها تلك التي قد تقع خلال موسم الأعاصير المقبل. وتشتمل جهود المساعدة على تقديم الدعم التقني لمديرية الحماية المدنية بغية تفعيلها قبل حلول موسم الأعاصير؛ وإنشاء نظام للإنذار المبكر؛ وإدارة مستجمعات المياه في هايتي للحد من خطر الفيضانات.

سوف يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقام الأول، في رؤيته للأشهر والسنوات المقبلة، على ما تعتبره الحكومة وشعبها أولويات وطنية. وهذه تشمل تعزيز الحوكمة وضمان مشاركة النساء في عملية صنع القرار؛ وتحقيق اللامركزية على المستوى المحلي؛ والاستمرار في دعم جهود خلق فرص العمل وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

%44

نسبة النساء من عدد الذين استفادوا من برنامج النقد مقابل العمل لغاية آذار/مارس 2010.

أحد المشاركين في مبادرة النقد مقابل العمل في هايتي. بحلول نهاية شهر آذار/مارس 2010، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استحدث ما يقدر بـ 95,700 فرصة عمل بموجب هذه المبادرة.

دروس تقييمية مختارة واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لها: **التغير المناخي**

مواطن القوة	إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو إحدى المؤسسات الدولية الرائدة التي تسهم في الجهود البيئية الدولية. وقد ساعد البرنامج ما يزيد عن 100 بلد في إعداد تقييمات لمستوى التعرض لمخاطر التغير المناخي وخطط التكيف الخاصة به. وتعمل مبادرات البرنامج في مجال الفقر والبيئة على تعميم للشواغل البيئية في الخطط الإنمائية الوطنية بصورة فعالة. وقد ضمنت مشاركة البرنامج في هذا المجال بقاء قضايا البيئة وارتباطها بالتنمية المستدامة في صدارة أولويات الأجندة الإنمائية الوطنية.
مواطن بحاجة إلى تحسين	يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً دوراً صغيراً فقط في إطار المشهد العام على صعيد الطاقة. وفي حين تبدو المشاريع بحد ذاتها مبتكرة ومثيرة للإعجاب. إلا إن الاستدامة تظل تشكل تحدياً ماثلاً. يجب إدماج العمل المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ في العمل المتعلق بمجالات التركيز الأخرى. كما يجب أن تكون الروابط مع التدخلات الخاصة بالحد من الفقر أوضح مما هي عليه الآن.
الاستجابة	وضع إستراتيجية جديدة للتغير المناخي وتنقيح الأولويات الإستراتيجية. لقد شهدت حافظة مشاريع توفير الطاقة في إفريقيا ازدياداً في التمويل بمقدار خمسة أضعاف خلال العقد الماضي. ويجري حالياً تكريس تعاون أوثق مع جهود التقليل من مخاطر الكوارث في سياق التغير المناخي.

سيقيّم ما أنجزته البلدان وما ينبغي لها إنجازه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبصفة محددة، تتضمن مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المجالات الست ما يلي: تخطيط الأهداف الإنمائية للألفية ومراقبتها وإعداد التقارير الخاصة بها؛ ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة تشاركية تشمل أشخاصاً ومنظمات من كافة مستويات المجتمع؛ وتعزيز قدرة الدول على الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومساعدة المؤسسات على المستوى المحلي في سعيها الجاهد لتوسيع مظلة خدمات البيئة والطاقة بحيث تشمل الفقراء بصورة خاصة؛ وتحسين قدرات الدول على منع الكوارث الطبيعية والتصدي لآثارها؛ واسترجاع الاقتصادات والبنى التحتية المجتمعية في البلدان التي شهدت أزمات، سواء أكانت ناشئة عن أسباب طبيعية أو من صنع الإنسان.

ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة خاصة على احتياجات وأهداف أقل البلدان نمواً التي تواجه تحديات خاصة في التصدي للأزمات الراهنة، من الأزمة الاقتصادية إلى الآثار المتعاظمة للتغير المناخي. وقد ارتفعت الحصة المقدمة إلى هذه البلدان في عام 2009 إلى 42 بالمائة من مخصصات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إذ يدعم البرنامج نشاطات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر وتعزيز الحكم الديمقراطي في 45 من أصل 49 بلداً من أقل البلدان نمواً في العالم.

الأهداف الإنمائية للألفية

تتركز أهم الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال جهود التنمية البشرية التي تتراوح بين تمكين المرأة وتنفيذ سياسات التثقيف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وصولاً إلى تشجيع السياسات الوطنية المناصرة للفقراء ومكافحة التدهور البيئي.

ومنذ عام 2000، أي عندما تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، تطور دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لها على الصعيدين الوطني والعالمي. ووفقاً

دروس تقييمية مختارة واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لها: **فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا**

مواطن القوة	أقيمت شراكة قوية مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على المستوى القطري مما قاد إلى نتائج ملموسة في مجال المؤسسات الوطنية وتعزيز القدرة على التخطيط المتعلق بالأوبئة والتصدي له، بما في ذلك تعميم موضوع فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الأجندات الإنمائية الوطنية. لقد كانت مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاسمة في تحقيق استجابة متعددة القطاعات مراعية لنوع الجنس وصلت إلى الجماعات المعرضة والأقليات الجنسية.
مواطن بحاجة إلى تحسين	يتطلب التعميم الناجح للنشاطات المتعلقة بالفقر اهتماماً أكبر وعملاً شاملاً لمجالات الممارسة المختلفة مع إضفاء الصفة المنهجية على القضايا الجنسانية وتنمية القدرات. إن إحالة دور المتلقي الرئيسي على الهيئات الوطنية يتطلب زيادة الاهتمام في هذا المجال.
الاستجابة	أخذت التوجيهات والتدريبات العالمية بتعميم المنظور الجنساني بوصفه عنصراً مشتركاً لتعميم الجهود المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إلى جانب العمل في مختلف مجالات الممارسة من أجل النهوض الشامل بتحقيق أهداف عدة من الأهداف الإنمائية للألفية.

نساء في مدغشقر يتلقين دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر مبادرة للائتمان البالغ الصغر.

لدراسة استقصائية مستقلة أجريت في عام 2009 لاستطلاع آراء شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حكومات ومؤسسات تجارية ووسائل إعلامية ومنظمات غير حكومية، اعتبر 95 بالمائة من الذين استطلعت آراؤهم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمثل شريكاً "شديد الأهمية" في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وحالياً، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي يعمل بها في أربعة مجالات رئيسية، هي:

الدعوة: ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة كبيرة في نشر الوعي العالمي المتنامي بالأهداف الإنمائية للألفية وأهميتها، وذلك من خلال حشد الدعم لهذه الأهداف في شتى أنحاء العالم عبر حملات الدعوة.

التقييم والتخطيط: يحتل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الطليعة في مجال مساعدة البلدان على القياس الشامل لما حققته من الأهداف الإنمائية للألفية ومن ثم تطوير الإستراتيجيات وتكييفها لدفع هذه البلدان نحو الموقع الذي ينبغي أن تبلغه بحلول الموعد النهائي في عام 2015.

تنفيذ التنمية الشاملة للكافة: يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات على تنفيذ برامجها الوطنية المعنية بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ولتحقيق المنفعة لأناس حقيقيين يواجهون مشاكل حقيقية، ويدعم البرنامج مبادرات وطنية شاملة للكافة ابتداءً من توفير إمكانية حصول الفقراء على الطاقة، وإدارة المياه، وحتى التمويل البالغ الصغر والتصدي للامساواة. ويتخذ جزء كبير من دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صفة المشورة التقنية؛ ومن بين العناصر الناجحة بهذا الشأن هو استغلال نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث يقوم خبراء ومسؤولون من بلدان نامية ممن نفذوا برامج بنجاح بتبادل معارفهم وخبراتهم مع نظرائهم في بلدان نامية أخرى.

بناء القدرة على التحمل: إن الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات منع الأزمات والإنعاش والتغير المناخي وتحليل تأثيرات الأزمة الاقتصادية والاستجابة لها مصمم لمساعدة البلدان على زيادة التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى الحد الأقصى والمحافظة عليه. ولا شك أن صدمات خارجية ستحدث؛ ولذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التأكد من أن المؤسسات الوطنية والأشخاص الذين يعملون فيها مستعدون لمواجهة تلك الصدمات.

ومع اقتراب موعد الاستعراض العالمي للتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيجري في عام 2010، فقد مثل عام 2009 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصة لتقييم التقدم المحرز ولتسريع العمل المطلوب خلال السنوات الخمس المتبقية. وفي الوقت نفسه، تطلبت الأزمة الاقتصادية العالمية استجابة عاجلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخصوصاً فيما يتعلق بمساعدة البلدان في تحديد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر وحمايتها. وختاماً، واصل تأثير التغير المناخي تهديده للبلدان النامية، وخصوصاً أشدها فقراً.

دروس تقييمية مختارة واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لها: **منع الأزمات والإنعاش**

مواطن القوة	على الرغم من وجود محددات ومقيدات، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمات كبيرة في مجالات التقليل من مخاطر الكوارث والإنعاش المبكر وإعادة تأهيل المؤسسات.
مواطن بحاجة إلى تحسين	ثمة حاجة لتوضيح حقيقي لتعريف 'الكارثة' و 'المخاطر' بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لضمان إخراج برمجة فعالة. ينبغي على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألا يقبل القيام بوظائف إدارية محضة على حساب الوظائف الإنمائية الأطول أجلاً، حتى عندما تسد تلك الوظائف حاجة ملائمة. وثمة حاجة أيضاً لوضع إستراتيجيات طويلة الأجل لتجنب تكرار النداءات العاجلة والحلول المؤقتة في البلد نفسه.
الاستجابة	يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استحداث نهج إستراتيجي واحد ومتسق في جميع أقسام المنظمة بشأن تعريف مخاطر الكوارث وإدارتها، بما في ذلك التغير المناخي. ويجري حالياً استثمار مزيد من الجهود للاستجابة لطلبات الدعم لغرض إصلاح الإدارة العامة ضمن الأجندة الأوسع لبناء الدولة، مع تركيز قوي على تنمية القدرات في الأوضاع المتأثرة بالأزمات.

التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية -1ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015

نسبة الناس الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي تعادل القوة الشرائية في اليوم

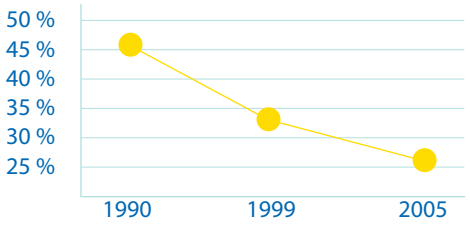

الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية -2ألف: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015

نسبة المقيدين في التعليم الابتدائي (الصافي)

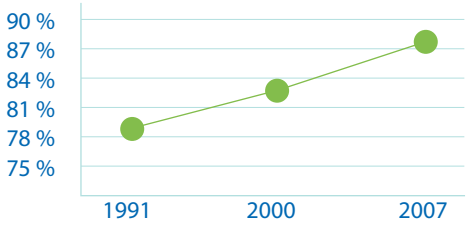

الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية -3ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015

نسبة البنات إلى الأولاد المقيدين في التعليم الابتدائي (إجمالي)

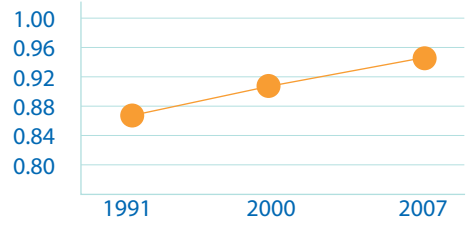

الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال

الغاية -4ألف: تقليل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1,000 ولادة حية)

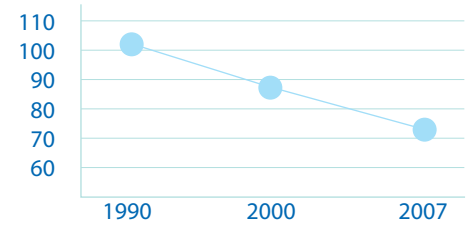

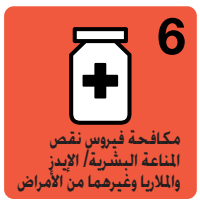

الهدف 5: تحسين الصحة النفاسية

الغاية -5ألف: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015

عدد الوفيات النفاسية لكل 100,000 ولادة حية

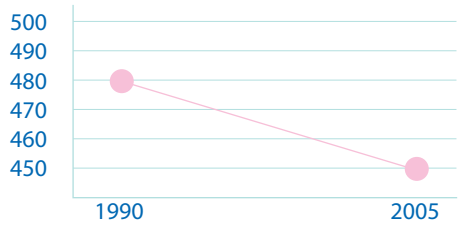

الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية -6باء: تحقيق إمكانية الحصول عالمياً على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز لكل من يحتاج إليها بحلول عام 2015

نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية

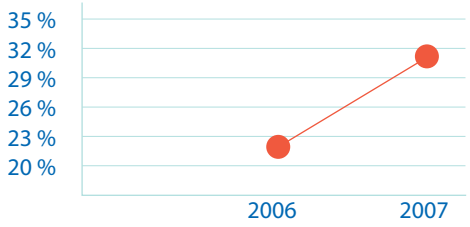

الهدف 7: كفالة الاستدامة البيئية

الغاية -7ألف: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

مقدار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (إجمالي، مليون طن متري)

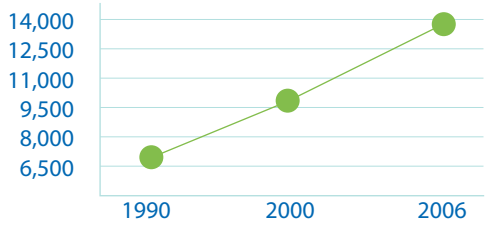

الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون الدول النامية من خلال إجراءات وطنية ودولية بهدف جعل الدين ممكن السداد على المدى الطويل

نسبة المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً قياساً بإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية

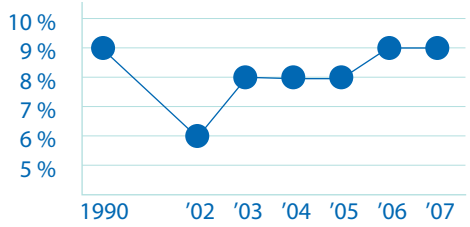

تصميم الإيقونات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرازيل
المصدر: المُرفق الإحصائي، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2009، الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل

الوفاء بالالتزامات

يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشاطات البرمجة على المستوى القطري في أربعة مجالات أساسية، هي: الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية؛ والحكم الديمقراطي؛ ومنع الأزمات والإنعاش؛ والبيئة والتنمية المستدامة. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع جوانب عمله بتوفير الاستشارات التقنية وفي مجال السياسات وحلولاً تستند إلى خبرته الإنمائية الفعلية التي اكتسبها خلال عقود من الزمن. ويولي البرنامج أيضاً تركيزاً خاصاً على الإستراتيجيات الشاملة بما في ذلك تنمية القدرات، والمساواة بين الجنسين، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والذي يتمثل في تبادل أفضل الممارسات بين البلدان النامية والاقتصادات الناشئة.

ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنمية القدرات بوصفها مساهمته الشاملة في التنمية البشرية. وتتمثل تنمية القدرات بأنها عملية تتمكن من خلالها المجتمعات والحكومات والأفراد من توطيد واستدامة قدراتهم لتحقيق الأهداف الإنمائية التي وضعوها بأنفسهم. وإذا ما ابتغينا استمرار المكتسبات الإنمائية في البلدان التي يعمل بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيجب أن يكون هناك استثمار حقيقي في سياسات جديدة طويلة الأجل لمؤسسات الدولة التي تعتمد نهج الإصلاح وبناء كادر وظيفي مدرب وقادر على أداء وظائفه.

وفي عام 2009، كان جزء كبير من مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الدعم في مجالات السياسات والبرامج موجها نحو القطاع الحكومي - مثل الوزارات الإنمائية الرئيسية ومفوضيات الانتخابات - من أجل تطوير القدرات المؤسسية على تحقيق أهداف التنمية البشرية. وفي عام 2009، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع برامجه، وخصوصاً على ضوء الأزمة الاقتصادية القائمة وتأثيرها على النساء. وختاماً، زاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركيزه على تنسيق تبادل المعارف والخبرات المتعلقة بالمشاريع الناجحة بين بلدان الجنوب.

التوزيع المؤقت لإنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برامجه، 2009*

مليون دولار أمريكي

المجموع 4,107

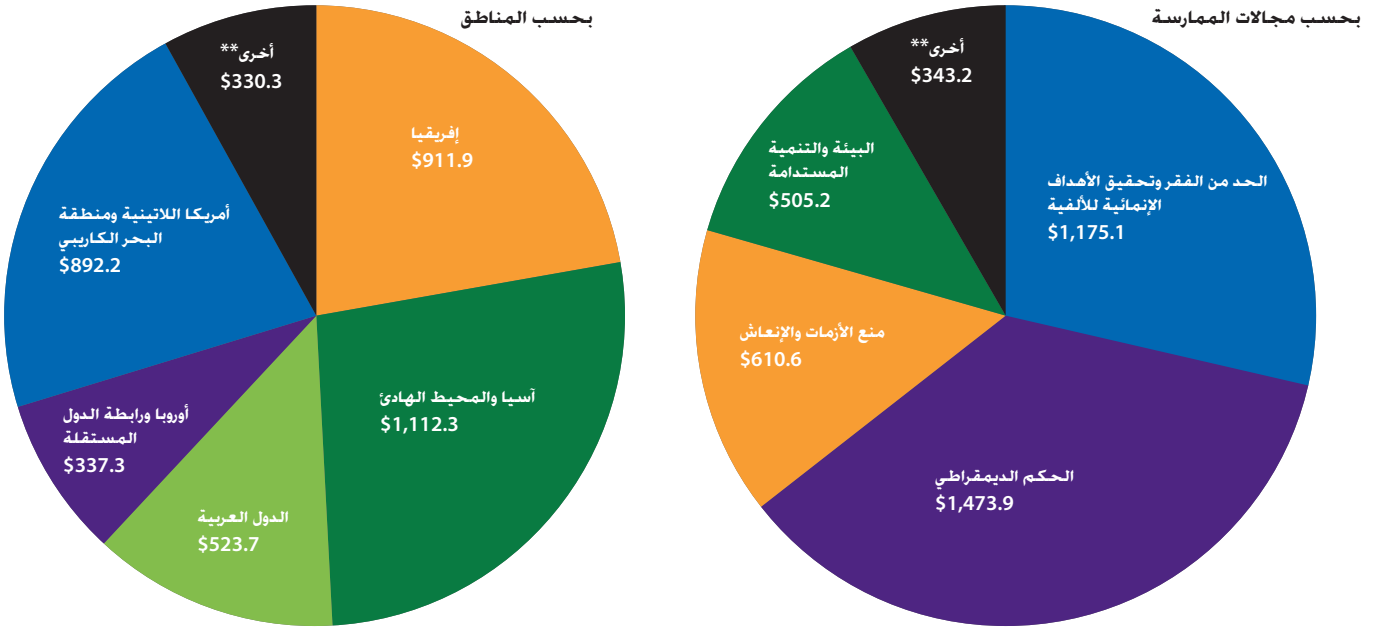

* مؤقت، لغاية 14 نيسان/إبريل 2010

** يتضمن الإنفاق العالمي والإقليمي وفي البلدان المستفيدة من البرنامج غير المرتبط بإطار النتائج الإنمائية للخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى موارد لخدمات الدعم الإنمائي، والتقييم، ومكتب تقرير التنمية البشرية، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الدراسات الإنمائية، وبرنامج الاقتصاديين، ومبادرات خاصة. ثمة فروقات بسيطة في المجاميع بسبب التقريب.

المصدر: فريق دعم العمليات/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برامجه، 2009*

ألف دولار أمريكي

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أربعة مجالات ممارسة، وهي الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والحكم الديمقراطي؛ ومنع الأزمات والإنعاش؛ والبيئة والتنمية المستدامة.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر الإنساني	
تعزيز النمو الشامل للكافة، والمساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	$851,371
تعزيز العولمة الشاملة للكافة	$43,612
تخفيف أثر فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على التنمية البشرية	$246,071
نشاطات برامجية أخرى	$34,062
الإجمالي	**$1,175,116**
توطيد الحكم الديمقراطي	
تعزيز المشاركة الشاملة للكافة	$246,302
تعزيز مؤسسات الحكم المتجاوبة	$1,086,796
دعم الشركاء الوطنيين لتنفيذ ممارسات الحكم الديمقراطي المستندة إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومناهضة الفساد	$131,442
نشاطات برامجية أخرى	$9,382
الإجمالي	**$1,473,922**
تعزيز منع الأزمات والانتعاش منها	
تعزيز القدرات في مجال إدارة مخاطر النزاعات والكوارث	$233,684
تعزيز مهام الحكم في مرحلة ما بعد الأزمات	$65,654
إصلاح أسس التنمية	$293,915
نشاطات برامجية أخرى	$17,001
الإجمالي	**$610,254**
إدارة الطاقة والبيئة من أجل التنمية المستدامة	
تعميم مراعاة البيئة والطاقة	$287,493
تحفيز التمويل البيئي	$32,329
تعزيز التكيّف مع تغير المناخ	$25,249
رفع إمكانية حصول الفقراء على خدمات البيئة والطاقة	$142,552
نشاطات برامجية أخرى	$17,598
الإجمالي	**$505,221**
الإجمالي الفرعي للإنفاق على البرامج المرتبط بإطار النتائج الإنمائية في الخطة الإستراتيجية	**$3,764,515**
نفقات أخرى مرتبطة بالبرامج**	**$343,177**
الإجمالي الكلي للإنفاق على البرامج	**$4,107,692**

* مؤقت، لغاية 14 نيسان/إبريل 2010

** يتضمن الإنفاق العالمي والإقليمي وفي البلدان المستفيدة من البرنامج، غير المرتبط بإطار النتائج الإنمائية للخطة الإستراتيجية، إضافة إلى موارد لخدمات الدعم الإنمائي، والتقييم، ومكتب تقرير التنمية البشرية، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الدراسات الإنمائية، وبرنامج الاقتصاديين، ومبادرات خاصة.
ثمة فروقات بسيطة في المجموع بسبب التقريب.

المصدر: فريق دعم العماليات/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية

العد التنازلي لعام 2015

تتمحور كل الجهود التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من حيث الجوهر، حول الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فدعم مؤسسات الحكم الديمقراطي وعملياته يُعطي صوتاً لأفقر الناس ويضمن لهم فرصة بناء مستقبل أفضل لهم ولمجتمعاتهم. كما أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان في مجال التخفيف من حدة الأزمات والانتعاش منها يركز دائماً على احتياجات الفئات الأكثر عرضة للخطر حيث إنها الفئات الأكثر تأثراً بالنزاعات والكوارث الطبيعية. وتقع الأضرار المترتبة عن فقدان التنوع البيولوجي والتأثيرات الناجمة عن التغير المناخي، بوجه خاص، على سبل العيش في أفقر دول العالم ومستقبلها، مما يزيد باستمرار من أهمية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذين المجالين.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

البلدان التي طلبت وتلقت دعماً خلال عام 2009	137
نسبة البلدان التي يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيها دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تبنت هدفاً واحداً على الأقل من الأهداف الإنمائية للألفية في خططها الوطنية.	%90
البلدان التي أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيها تقييمات للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري خلال عام 2009	17

يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور بارز في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي المقام الأول، تدعم جهوده البرنامجية الحكومات في عملها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تقديم المشورة التقنية والمشورة المتعلقة بالسياسات فضلاً عن الدعم المالي. وفي الواقع، أظهر مسح أُجري عام 2009 في تلك البلدان التي يقدم البرنامج فيها دعماً كبيراً للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن 90 بالمائة من تلك البلدان قد أدمجت هدفاً واحداً على الأقل من الأهداف الإنمائية للألفية في خططها الوطنية. واليوم، ثمة أكثر من 60 بلدا تبنى، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إستراتيجيات إنمائية وطنية قائمة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي المقام الثاني، ينسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل رصد معدلات تحقيق البلدان للأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر جهود الرصد هذه جهوداً ملحة بوجه خاص لأن الأزمة الاقتصادية القائمة ما انفكت تعوق تحقيق المكتسبات في مجال التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان كثيرة. ومن دون تجديد الالتزام باتخاذ إجراءات ملموسة وشاملة وهادفة، فسيكون هناك عدد كبير من البلدان لا يتمكن من بلوغ العديد من غايات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم مساعدات تجمع بين المساعدة النقدية ومساعدة الخبراء لأكثر من 30 بلداً في إطار سعيها لإعداد تقارير قطرية متعمقة للأهداف الإنمائية للألفية بحلول انعقاد مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي ستنظمه الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2010. وسوف يوفر مؤتمر القمة فرصة فريدة لقادة العالم من أجل تعزيز الجهود الجماعية والوصول إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات اللازمة لبلوغ هذه الأهداف بحلول عام 2015.

سوف تقدم التقارير القطرية للأهداف الإنمائية للألفية تحليلات أكثر تعمقاً عن سبب إحراز البلدان تقدماً على صعيد بعض الأهداف دون غيرها. وسوف تبين التقارير كذلك تفاصيل الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الزمن المتبقي. وتهدف هذه التقارير كذلك إلى إطلاع المؤتمرين على أدلة قطرية تجريبية قوية عما أثبت نجاعته. كما إنها سوف تزود أصحاب المصلحة الوطنيين – بمن فيهم الحكومات والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني – بإطار مملوك وطنياً للعمل المتجدد.

يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الحاضر، بناء على تكليف من قادة مجموعة الثماني في عام 2009، بقيادة التحضيرات الجارية لإعداد تقييم دولي حول ماهية الإجراءات التي يجب اتخاذها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وسوف يُطلق التقييم في عام 2010 في اجتماع مجموعة الثماني في كندا. وسوف يبحث التقييم، على وجه التحديد، فيما يجب القيام به لتعميم التدخلات التي ثبت نجاحها على الصعيد الوطني، مع الأخذ بالاعتبار أن العديد من البلدان ما زالت تحاول التعافي من الركود العالمي وهزات أخرى كأزمتي الغذاء والوقود.

وختاماً، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع إستراتيجية تحقق اختراقاً على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية، من شأنها أن توفر إطاراً يعمل على تسريع العملية بحيث يساعد البلدان على تحديد معوقات إحراز التقدم على صعيد هذه الأهداف.

في ليسوتو، يدير موجاليفا جون نتلابو مشروعاً لبيع منتجات العناية الصحية للبيوت، وذلك بمساعدة من برنامج تشغيل الشباب الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وسوف تبين تلك الإستراتيجية بالتفصيل تدخلات أثبتت جدواها ودروساً مستفادة من أجل التصدي لتلك المعوقات. وسوف يسترشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتلك الإستراتيجية في إطار دعمه للبلدان من أجل بناء أساس للحفاظ على التقدم المحرز، والتخفيف من خطر التراجع، وتعزيز الشراكات التي ستكون ضرورية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

ركز جزء كبير من المشورة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان النامية في عام 2009 في مجال السياسات على إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في خططها الإنمائية الوطنية وتوسيع نطاق المبادرات الجارية المتعلقة بهذه الأهداف. ففي **كولومبيا**، على سبيل المثال، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والمالي والتوجيه للحكومات المحلية في سياق إدماج عنصر التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية في برامجها السياسية وخططها الإنمائية. ونتيجة لهذا العمل، تم جمع ما مقداره 346 مليون دولار لتمويل 11 سياسة عامة. وقد أنشأ البرنامج بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قاعدة بيانات اجتماعية اقتصادية متعمقة تحتوي على أحدث المعلومات المتعلقة بالغايات الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية في كولومبيا.

فعالية المعونة

إن عدم القدرة على التنبؤ باستمرار تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية في سياق الركود العالمي الحالي يجعل الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان الاستخدام السليم والشفاف للمعونة أمراً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. لقد طبق أكثر من 60 بلداً نامياً نُظماً لمعلومات إدارة المعونة من ضمنها مواقع إلكترونية وقواعد بيانات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتُمكّن هذه النظم من إدارة المعونة وتنسيقها بفاعلية عن طريق توفير معلومات يسهل الوصول إليها بسرعة حول تدفق المعونات المقررة والجارية، مصنفةً بحسب الوكالة الممولة والقطاع والموقع الجغرافي. وقد حسَّن إرساء نظام من هذا القبيل في **تنزانيا**، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القدرة على التنبؤ بتدفق المعونات، حيث غدت وزارة المالية الآن قادرة على وضع سياسات وقرارات متعلقة بالميزانية أكثر استنارة وتتماشى بوجه أفضل مع إستراتيجية الحكومة للتنمية الوطنية.

وفي **مالي**، أنشأت الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتباً واحداً جامعاً لتنسيق المعونة. وفي عام 2009، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير التوصل إلى اتفاق، تبنته الحكومة وما يزيد عن عشرة من شركائها الدوليين، يوضح الأدوار التي تضطلع بها الجهات المانحة المختلفة وكيف يتسنى لجهودها أن تتماشى والصورة الإجمالية للتنمية في مالي. ويولي الاتفاق تركيزاً خاصاً للقطاعات الرئيسية للتنمية الاجتماعية، بما فيها التعليم والصحة وتحقيق اللامركزية الحكومية. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً على المساعدة في التنسيق فيما بين الوكالات المانحة العاملة مع مالي، وقام بإنشاء صندوق مشترك بالتعاون مع شركاء آخرين لتوجيه الموارد الهادفة إلى تعزيز قدرات الأمانة العامة الحكومية المعنية بتنسيق المعونة.

مراقبة الفقر وتقييمه

يجب على الحكومات أن تعرف ما هي المشاكل القائمة كي تتمكن من التعامل معها. وعلى هذا الأساس يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات في جميع أنحاء العالم النامي على إرساء نظم شاملة لرصد الفقر وتقييمه تتراوح بين إجراء التعداد السكاني الأساسي واستخدام أدوات أوسع نطاقاً توفر معلومات موثوقة وآنية حول الفقر وعدم المساواة.

في ظل كساد الاقتصادات الوطنية وارتفاع معدلات البطالة بسبب الآثار المترتبة على الركود الاقتصادي العالمي، فإن عائدات الضرائب آخذة في التناقص. وينجم عن ذلك آثار سلبية شديدة على الحكومات المحلية والخدمات التي تقدمها. وفي عام 2009، رتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء دراسة حول آثار الأزمة الاقتصادية على المجتمعات المحلية في **مولدوفا**. وقد أجرى خبراء مقابلات مع رؤساء البلديات والأطباء وموظفي الحماية الاجتماعية ومديري المدارس ومع شركات خاصة حول تأثير الأزمة في مجتمعاتهم المحلية.

تضمنت المبادرة إجراء استطلاع وطني للرأي العام في كافة أرجاء مولدوفا، وتشكيل فرق تركيز بالاشتراك مع الفئات المعرضة للخطر من ضمنها المهاجرون العائدون، وإعداد تحليل كمي لتأثير الأزمة في الحالة الاجتماعية الاقتصادية باستخدام البيانات

الإحصائية. واشتمل التقرير النهائي على تقديم مشورة في مجال السياسات مصممة خصيصاً لتناسب الاحتياجات والواقع الذي تواجهه الشركات والأفراد والحكومات المحلية في مولدوفا. وقد استخدمت السلطات المحلية البيانات المستقاة عندما حان وقت خفض النفقات. وتوفر النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتوصياتها المتعلقة بالسياسة العامة أساساً مهماً لمواصلة الحوار بين السلطات المحلية والمركزية في الوقت الذي تواصل الأزمة إلحاق الضرر بالمجتمعات المحلية.

الأسواق الشاملة للكافة، وسبل العيش المستدامة

تتيح الأسواق الشاملة للكافة فرصاً أمام الفقراء للمشاركة في المشروعات الخاصة والاستفادة منها. ومع ذلك، تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها في كثير من الأحيان محرومة من رأس المال البشري والشبكات والموارد المالية اللازمة للنمو ولا سيما في مواجهة المصالح الخاصة الاحتكارية أو

3,412,826

هو عدد الأشخاص الذين تلقوا فحوصات واستشارات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية عبر منح يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويقدمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لغاية عام 2008؛ إضافة إلى ذلك تلقى 16,842,045 شخصاً علاجاً للملاريا، وتم تشخيص 595,467 حالة سل وعلاجها.

مصالح القلة التي تستخدم نفوذها لخنق المنافسة والمبادرة المحلية.

لقد أفضى برنامج تجريبي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ فترة طويلة لمساعدة المزارعين الفقراء في **الصين** إلى زيادة حقيقية في دخل المزارعين. وفي عام 2009، حولت الحكومة البرنامج التجريبي إلى برنامج وطني بصورة رسمية. ويعمل هذا البرنامج على وصل تعاونيات المزارعين بتقنيات مبتكرة وصديقة للبيئة عن طريق جلب خبراء في التكنولوجيا الزراعية. ويحصل هؤلاء الخبراء على حصة من أرباح المزارعين وهو ما يمنحهم حافزاً للاضطلاع بدور أكثر نشاطاً لضمان نجاح المزارعين الذين لا يتعلمون تقنيات جديدة فحسب بل أفضل السبل أيضاً لتنظيم أعمالهم التجارية.

ومن خلال شبكة قوامها 70,000 من الخبراء المنتمين إلى وكالات حكومية والأوساط الأكاديمية ومعاهد بحثية، استفاد نحو مليون مزارع من هذا البرنامج بنسبة زيادة في دخلهم السنوي تراوحت ما بين 9 و 26 بالمائة. وسوف يُعمم البرنامج الذي يُنفذ حالياً في 1,800 مقاطعة من أصل 2,872 مقاطعة في الصين ليشمل ما نسبته 80 بالمائة من المقاطعات في غضون خمس سنوات، وذلك بهدف توفير إمكانية الوصول المباشر إلى خبراء التكنولوجيا الزراعية هؤلاء لكافة القرى في غضون 10 إلى 15 سنة.

وفي **أوكرانيا**، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – بالشراكة مع الحكومة والوكالة الكندية للتنمية الدولية – على تعزيز القدرة التنافسية لصغار المزارعين في اقتصاد السوق من خلال إنشاء التعاونيات الزراعية ودعمها، وتربط هذه التعاونيات بين أعضائها المزارعين من أجل حل المشكلات المشتركة التي يواجهونها في التصنيع والتخزين والبيع. فقد أظهر استطلاع أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمستويات الفقر في منطقة القرم الأوكرانية أن مداخيل أكثر من 40 بالمائة من الريفيين الذين شملهم الاستطلاع تقل بكثير عن الحد الأدنى الكافي للعيش. وإذا ما أُملت أوكرانيا في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى خفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015، فإن تحسين سبل عيش هؤلاء يعتبر أمراً بالغ الأهمية.

وفي عام 2009، قدم برنامج إدماج شبه جزيرة القرم وتنميتها في أوكرانيا الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال المساعدة التقنية والمساعدة المالية الجزئية، الدعم لتأسيس 12 تعاونية ينتفع منها 855 عضواً من مختلف المجموعات الإثنية. كما تلقى التدريب والدعم 470 عضواً آخر في تعاونيات حديثة النشأة لم تُسجل رسمياً بعد.

تقدم التعاونيات عدداً من المزايا لأعضائها ومن بينها توفير حيز تخزيني مشترك وتجهيز المنتجات الزراعية والقدرة على شراء البذور والأسمدة والمعدات الزراعية بسعر الجملة. ومن خلال العمل معاً، يصبح المزارعون قادرين أيضاً على الدفع باتجاه الحصول على أسعار أكثر مواتاة، والحصول على القروض والمنح والإعانات، وخفض التكاليف. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور جوهري للغاية في تقديم المشورة لهذه التعاونيات، وعقد الحلقات الدراسية حول تخطيط الأعمال التجارية، وإحضار خبراء لتعليم المزارعين على استخدام تقنيات زراعية فعالة وأحدث أساليب تصنيع المنتجات الزراعية وتخزينها.

المرأة والفقر

ما من أحد ينكر أن أي مبادرة للحد من الفقر يجب ألا تقتصر على شمول النساء وشواغلهن وأولوياتهن وحسب وإنما يجب أن تستهدف النساء بوصفهن المنتفع الرئيسي في العديد من الحالات. يتصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاختلال التوازن بين الجنسين وينبري لتمكين المرأة في كافة ممارساته بما فيها جهوده في مجال تأمين سبل العيش وإدرار الدخل. فعلى سبيل المثال، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في **جيبوتي** الدعم لوكالة إنمائية حكومية في إنشاء برامج الائتمان البالغ الصغر

وإدارتها. وفي عام 2009، افتُتح مصرف التوفير والتسليف الشعبي والذي تشكل النساء المقترضات ما نسبته 87 بالمائة من عدد عملائه الجدد البالغ 4,500 عميل. وكالعديد من برامج الائتمان البالغ الصغر التي تولي الأولوية للنساء، فإن معدل السداد مثير للإعجاب إذ يبلغ 97 بالمائة.

برنامج للحد من الفقر يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المناطق الفلسطينية المحتلة، ويعمل على مساعدة الناس في البدء بمشاريعهم الخاصة.

وفي **كينيا**، كانت النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً جراء أزمة الائتمان العالمية والمحلية الحالية التي زعزعت الاستقرار الاقتصادي. يقوم برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك إيكويتي الكيني ووزارة التجارة الكينية بتشجيع عمل النساء صاحبات المشاريع التجارية من خلال برامج تدريبية على تنظيم المشاريع تعلمهن مهارات مهمة في إدارة الأعمال التجارية تتراوح بين صياغة خطط عمل فعالة وتسجيل شركاتهن الخاصة. وتحصل النساء على تعليمات متابعة فردية إضافة إلى تمويلهن بالاقتراض ومن خلال منتجات مالية مصممة خصيصاً لتناسبهن يقدمها بنك إيكويتي في كينيا.

وفي 2010/2009، تخرجت الدفعة الأولى من سيدات الأعمال المشاركات في حلقات العمل التدريبية التابعة للبرنامج وضمت 144 سيدة بمن فيهن مالكة مؤسسة لنقل طلبة المدارس حصلت كذلك على قرض لشراء حافلة مدرسية إضافية. وقد قدم البرنامج فعلاً قروضاً قيمتها 5.4 مليون دولار لصاحبات أعمال تجارية بلغ عددهن 350 سيدة ممن يُدرن مؤسسات كبيرة ومتوسطة الحجم.

فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز)

بوجود أكثر من 33 مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية حول العالم، لم يعد وباء فيروس نقص المناعة البشرية مجرد أزمة صحية عامة، بل أزمة تنمية بشرية كذلك. ولذا فإن تعزيز الروابط بين الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية والمبادرات الصحية والإنمائية الأوسع هو أمر أساسي للنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية.

يتصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه أحد الراعين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لأبعاد وباء فيروس نقص المناعة البشرية التي ترتبط بالتخطيط الإنمائي والحوكمة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان في تنفيذ برامج معنية بفيروس نقص المناعة البشرية وبرامج صحية ممولة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على استخدام التمويل الوارد من الصندوق العالمي استخداماً فعالاً بما يضمن تعزيز مهارات الحوكمة، والشراكات، والمشتريات، والتمويل، وإدارة المشاريع من أجل تحقيق نتائج مهمة على صعيد الصحة. واعتباراً من آذار/ مارس 2010، أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع بدور متلقي تمويل الصندوق العالمي في 26 بلداً حيث يقوم بإدارة 72 منحة يبلغ مجموعها أكثر من 1.3 بليون دولار. وفي 10 بلدان، سلّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنجاح إدارة برنامج الصندوق العالمي للحكومات أو منظمات المجتمع المدني وذلك عقب قيامه بتعزيز قدراتها.

فعلى سبيل المثال، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج تابع للصندوق العالمي في **بيلاروس** يرمي إلى السيطرة على انتشار مرض السل على إدخال تغييرات منهجية واسعة النطاق تتضمن تنقيح المبادئ التوجيهية الوطنية لعلاج السل، وإصلاح خدمة المختبرات الوطنية، واعتماد نماذج التسجيل والإبلاغ الخاصة بمرض السل والصادرة من منظمة الصحة العالمية، وتدشين قاعدة بيانات وطنية معنية بمرض السل. وفي عام 2009، بدأ 200 مريض علاجهم من أحد أنواع مرض السل المقاوم لأدوية متعددة، وهو نوع مميت يتسم بصعوبة علاجه وارتفاع كلفته. وسوف تعمل منحة جديدة يقدمها الصندوق العالمي على توسيع برنامج العلاج ليشمل 2,000 مريض بحيث يغطي فعلياً 80 بالمائة من المرضى المصابين بهذه السلالة المقاومة للمرض في بيلاروس.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من 30 بلداً على تهيئة البيئات القانونية التمكينية الضرورية لضمان استجابات مستدامة وفعالة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. ففي **موزامبيق**، قدم البرنامج مساعدة تقنية للبرلمانيين أثناء صياغة مشروع قانون لحماية حقوق النساء والرجال والأطفال المصابين بالفيروس. أما الصيغة النهائية فتقرّ أن وصمة العار والتمييز يعوقان جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه، وبالتالي فإنها تزيل الشرعية القانونية عن استبعاد الناس من الحصول على الخدمات العامة بسبب إصابتهم بالفيروس. ويحظر مشروع القانون إلزامية اختبار فيروس نقص المناعة البشرية، ويقضي بأن تُدرج المدارس ضمن مناهجها الدراسية معلومات حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ويمنح الأطفال المصابين بالفيروس الحق في التعليم نفسه الذي يتمتع به الأطفال غير المصابين.

تأسس صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2006 لدعم الجهود الوطنية من أجل تسريع إحراز التقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام 2009، أقر الصندوق 128 برنامجاً جديداً مشتركاً للأمم المتحدة في 49 بلداً حول العالم. وتتصدى هذه البرامج لعدد من القضايا الإنمائية كالأمن الغذائي وتغذية الأطفال وتحقيق المساواة بين الجنسين والتغير المناخي وتشغيل الشباب.

وقد أصبح الصندوق بفضل نهجه التشاركي والتعاوني يضم ما يقارب 2,000 شريك للعمل على إحراز تغيير منهجي وحقيقي. ومن بين هؤلاء الشركاء تعاونيات المزارعين ووسائل الاعلام وحكومات محلية ووطنية وشركات من القطاع الخاص. وفي **أنغولا**، على سبيل المثال، ضمت أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهودها إلى جهود السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المواطنين لضمان حصول الأسر الفقيرة على إمكانية الوصول المباشر إلى مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة. كما أرسى البرنامج المشترك التابع للصندوق، من خلال العمل عبر البرنامج الوطني بشأن الحصول على المياه، سياسات وأنظمة مناصرة للفقراء تدعو إلى قيام المجتمعات المحلية بإدارة مرافق المياه والمرافق الصحية المحلية.

وفي ضواحي كاكواكو، والتي تبعد حوالي 15 كيلومترا عن العاصمة لواندا، يعمل البرنامج المشترك للأمم المتحدة مع السلطات المحلية لزيادة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة لشريحة سكانية تعدادها 35,000 نسمة. ولم تكتفِ الإدارة المحلية بالمساهمة بنحو ثلث الأموال اللازمة لهذا المسعى وحسب، بل ووقعت على عقود بناء 25 مركز لتوزيع المياه. كما عمل البرنامج أيضاً مع شركاء محليين على تطوير نموذج للإدارة المائية النابعة من المجتمع المحلي يكون المواطنون بموجبه مسؤولين عن الإدارة المستدامة لهذا المورد الثمين.

في أواخر عام 2009، أطلق رؤساء دول **بوليفيا وكوستاريكا وغواتيمالا** سلسلة من البرامج المدعومة من الصندوق ضمن الجهود الوطنية للقضاء على الفقر في تلك البلدان. وتُعد مثل هذه الملكية الوطنية حجر الزاوية في عمل الصندوق. وتتجلى أيضاً في دعمه للمجتمع المدني. في الواقع، يعكف الصندوق حالياً على دعم مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحملة الألفية التابعة للأمم المتحدة بقيمة 1.7 مليون دولار من أجل رفع مستوى مشاركة المواطنين في السياسات والممارسات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني في **البرازيل وإثيوبيا وموزمبيق ونيبال والفلبين والسنغال**.

وعلى سبيل المثال، تدعم هذه المبادرة في الفلبين بناء تحالفات معنية بالأهداف الإنمائية للألفية ومؤلفة من جماعات مجتمع مدني مختلفة وغالباً ما تكون مهمشة مثل المشردين داخلياً والمزارعين في الأرياف والشباب والنساء. وتعمل هذه التحالفات معاً لتحديد الأهداف الإنمائية التي ينبغي أن تحظى بالأولوية في مجتمعاتها المحلية، وهو ما سيتمخض عن تقرير يعده المواطنون بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وسيتم عرضه على الحكومة الوطنية.

وبما أن الاستفادة من الصندوق تقتضي أن تعمل وكالات الأمم المتحدة – مثل اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي- سوياً على المستوى القطري، فقد كان للصندوق دور أساسي في تعزيز الفعالية والتعاوني ضمن منظومة الأمم المتحدة. ويتعين على وكالات الأمم المتحدة العشرين التي يمكنها الاستفادة من الصندوق أن تجلس على طاولة واحدة لوضع فكرة والموافقة عليها لبرنامج مشترك وميزانية مشتركة وخطة عمل للمستقبل، وهو ما يضع الصندوق في مقدمة عملية إصلاح الأمم المتحدة ويعطي دفعة بارزة وملموسة لجهود أداء البرمجة كمنظومة أمم متحدة واحدة.

وفيما يبتعد الصندوق بثبات عن تصميم برامج الحد من الفقر نحو التنفيذ الملموس لهذه البرامج، فإنه يعزز بذلك ثقافة المراقبة والتقييم التي ستوفر رؤى قيّمة ومجالاً للتعلم من أجل العمل المستقبلي.

600

عدد الحكومات المحلية التي عقد الصندوق معها شراكات في البلدان الـ 49 التي يعمل فيها.

إنفاق الصندوق بحسب الموضوع، 2009*

مليون دولار أمريكي

المجموع 190

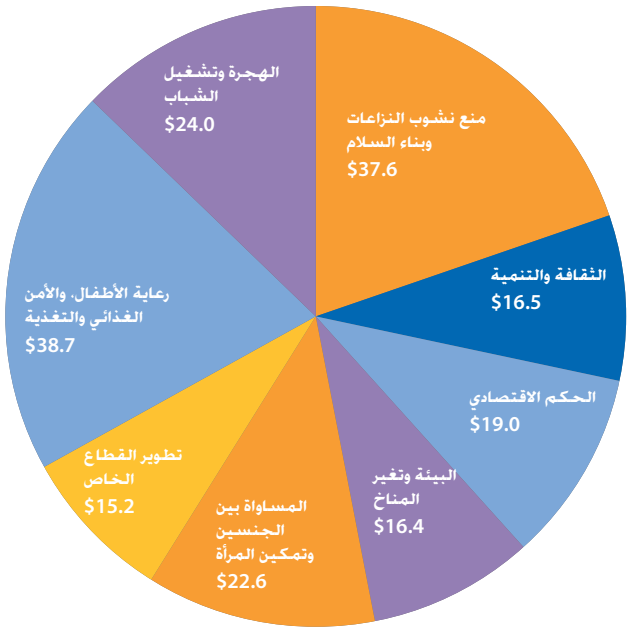

* مؤقت. لغاية 14 نيسان/إبريل 2010
ثمة فروقات بسيطة في المجاميع بسبب التقريب.
المصدر: فريق دعم العماليات/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نظرة عن كثب: رواندا

معالجة الفقر من خلال الحوكمة المحلية

حقائق عن رواندا

2.8% من الناس مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية

97% نسبة المقيدين في التعليم الابتدائي

56% نسبة النساء في البرلمان

مورينغيرانتواري سيلديو هو مزارع في مقاطعة روليندو في **رواندا** لم تُتح له، حتى وقت قريب، أية وسيلة لبيع محصوله إلى المناطق المجاورة بسبب رداءة الطرق. وبفضل برنامج تابع للأمم المتحدة الذي يعمل على تعزيز مؤسسات الحوكمة المحلية– بدعم جزئي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التابع له – شرع قادة محليون في العمل معاً على إجراء تحسينات مستدامة لفائدة المواطنين بقيادة المجتمع المحلي. وكنتيجة لذلك، أصبح سيلديو شأنه شأن مزارعين آخرين من جماعته يمتلكون حالياً جسراً يربط قريتهم بالمجتمعات المحلية المجاورة مما يتيح لهم بيع محاصيلهم وتحسين نوعية حياتهم.

أُنفق الجزء الأكبر من مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رواندا في الفترة ما بين الأعوام 1994 و 2001 على دعم برنامج الحكومة لإعادة الإدماج وإعادة الإعمار العاجلين، وهو ما يضع جُل جهود البرنامج في سياق الانتعاش طويل المدى من الأزمة. من ناحية أخرى، شهدت رواندا على مر العقد الماضي تحسناً في وضعها السياسي والداخلي. لذا فقد تحول تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم رؤية الحكومة لعام 2020، وهي خطة وطنية تبين إستراتيجيات الحد من الفقر والخطوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحددة التي يجب اتخاذها من أجل تحويل رواندا من أحد أقل البلدان نمواً إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام 2020.

وعلى وجه الخصوص، يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدم الرئيسي للمشورة والدعوة الإنمائية ومِنَح الدعم لبرامج التنمية في رواندا كبرنامج تحقيق اللامركزية في مقاطعة روليندو. كما تصدى دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لاحتياجات محددة على المستوى المحلي من خلال الاستثمارات الإنتاجية وتدريب القادة المحليين على الحكم السليم. وبالتعاون مع اليونيسيف، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للمعهد الوطني للإحصاء لجمع البيانات وتحليلها بحيث يتسنى للمسؤولين الحكوميين المحليين المشاركة في التخطيط المستند إلى الأدلة.

تساعد جميع هذه الإصلاحات المهمة مواطني رواندا على تلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحاً. فقد أدى وجود حكومة أفضل في روليندو إلى تحسين البنية التحتية. وعلى سبيل المثال، يركز التخطيط المستند إلى الأدلة على الاحتياجات المحددة في المجتمع المحلي مثل الجسر الذي وفر لسيلديو وغيره من المزارعين فرصة الوصول إلى أسواق جديدة لبيع محاصيلهم وساعد في ذهاب الأطفال إلى المدارس أيضاً ومنح الشرطة إمكانية أفضل لسرعة الوصول إلى المجتمع المحلي.

ونتيجة لذلك، انتفع أكثر من 700,000 شخص في مقاطعتي غيكومبي وروليندو الريفيتين من برنامج الإصلاح المؤسسي هذا الذي شجع على تحقيق اللامركزية ومبادرات التنمية المحلية من خلال دعم الإدارة المحلية التشاركية والشفافة والمنصفة. ووفقاً لتقييم مستقل، أُجري بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ازداد دخل الأسر وارتفعت عوائد الضرائب في المقاطعات وغدت نظم الإدارة المحلية أقوى.

في عام 2007، أصبحت رواندا واحدة من البلدان الثمانية الرائدة في مبادرة توحيد الأداء التابعة للأمم المتحدة والتي تهدف لتشكيل استجابة أكثر اتساقاً للأمم المتحدة لمواجهة التحديات الإنمائية على المستوى القطري. وفي الوقت الحاضر، تعكف وكالات الأمم المتحدة على تنفيذ برامج تنموية تتماشى مع أولويات الحكومة في مجال التنمية، من خلال برنامج واحد وإطار واحد للميزانية تابعين للأمم المتحدة. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور مزدوج بوصفه إحدى وكالات الأمم المتحدة وشريكاً تنموياً للحكومة وبوصفه الوكالة المعنية بتنسيق برنامج توحيد الأداء في رواندا.

يتصدى أحد برامج توحيد الأداء الناجحة بامتياز والتي ساهم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمعية اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، إلى العنف الجنساني الذي تعتبره حكومة رواندا عائقاً خطيراً في وجه التنمية البشرية. ونتيجة لذلك، تضافرت جهود المنظمات الثلاث التابعة للأمم المتحدة لدعم عملية مراجعة القوانين والنهوض بها، بما في ذلك مشروع قانون مكافحة العنف الجنساني الذي أقره البرلمان في عام

المزارع الرواندي مورينغيرانتواري سيلديو هو أحد عديدين استفادوا من برنامج للحكم المحلي مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وقد أدى البرنامج إلى تحسينات على مستوى المجتمع المحلي.

2006. يضع هذا القانون تعريفاً للعنف الجنساني ويعمل على الوقاية منه بواسطة حملات تثقيفية – تستهدف الرجال في العديد منها – كما يحدد العقوبة المترتبة على ارتكاب هذا العنف.

أقام هذا البرنامج أيضاً مركزاً في كيغالي لتوفير خدمات الدعم الصحي والقانوني والنفسي لضحايا العنف الجنساني، ويضطلع أيضاً بالتوعية بشأن العنف ضد المرأة، ولا سيما توعية الرجال. ويتسنى للضحايا أن يعرضن قضاياهن في المركز، المعروف باسم مكتب الشؤون الجنسانية، بغرض التحقيق فيها. وفي السنة الأولى من العمل، حقق مكتب الشؤون الجنسانية في 1,777 حالة اغتصاب أسفرت عن صدور 803 إدانة.

الحكم الديمقراطي

توفير بيئة تمكينية

يلعب الحكم الديمقراطي دوراً رئيسياً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وخفض معدلات الفقر؛ وإدارة النزاعات ومنع نشوبها؛ والتصدي للتغير المناخي. ونتيجة لذلك، يستأثر الطلب في هذا المجال بأكبر حصة من نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يعدُّ الحكم الديمقراطي أمراً أساسياً، في الحقيقة، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ إنه يهيئ "البيئة المواتية" لبلوغ هذه الأهداف لاسيما هدف القضاء على الفقر. يركز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال على دعم زيادة الفرص المتاحة أمام الناس للمشاركة في صنع القرار السياسي؛ وجعل المؤسسات الديمقراطية أكثر خضوعاً للمساءلة واستجابة للمواطنين؛ وتعزيز مبادئ الحكم الديمقراطي – وبخاصة جهود مكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان.

لا يكتفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم إجراء عملية انتخابية بمتوسط مرة كل أسبوعين في مكان ما في العالم، وإنما يعمل أيضاً على تدعيم واحد من كل ثلاثة برلمانات في العالم ويساعد عدداً من البلدان على ضمان أن القوانين تعمل في مصلحة الجميع. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمؤسسات الرئيسية كالوزارات والأنظمة القضائية والبرلمانات ومفوضيات الانتخابات لتطوير قدرتها على إحداث التغيير المستدام والفعال.

وكي تصبح الحكومات أكثر فعالية، يجب أن يكون للناس قول في القرارات المؤثرة في حياتهم. كما يتعين على مؤسسات الدولة كالسلطة القضائية وقوات الشرطة أن تكون قادرة على الاستجابة لاحتياجات الناس والوفاء بالمعايير الدولية الخاصة بمكافحة الفساد وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي عام 2009، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدابير خاصة في 59 بلداً في سياق المساواة بين الجنسين تهدف إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك تدريب المرشحات على القيادة وإدارة الحملات الانتخابية. وفي **ملاوي**، دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من النرويج، في شراكة مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة الواحد في إطار حملة تدعو لتكافؤ الجنسين أسفرت عن ارتفاع نسبة مقاعد النساء في السلطة في انتخابات أيار/ مايو 2009 من 14 إلى 22 بالمائة.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي

البلدان التي تلقت دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2009	132
نسبة مشاريع الحكم الديمقراطي التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتساهم في المساواة بين الجنسين	%78
البلدان التي تلقت دعماً للعمليات الانتخابية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2009	35
البلدن التي تتلقى دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمجالسها البرلمانية	54

الدعم الانتخابي

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2009 الدعم لإجراء الانتخابات في 35 بلداً من خلال المساعدة التقنية والاستشارية والمالية. وبما أن معظم تمويل المانحين يستهدف الفعاليات الانتخابية، فقد أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقاً يستمر لثلاث سنوات بقيمة 50 مليون دولار لمساعدة البلدان على تطوير قوانينها وعملياتها ومؤسساتها الانتخابية وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية.

شهد **لبنان** خلال عام 2009 إجراء انتخابات برلمانية كانت الأكثر نزاهةً في تاريخ البلاد الحديث. ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى الدعم التقني الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعملية الانتخابية. وقد شمل الدعم إرساء نظام لتحديد هوية الناخبين وتسجيلهم وهو ما مكّن الحكومة من إصدار 300,000 هوية ناخب إضافية في وقت قياسي.

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً مع الحكومة على إدارة حملة لتوعية الجمهور وتدشين خط هاتفي ساخن لاستقبال استفساراتهم حول الانتخابات، وتقديم سلسلة من الدورات التدريبية حول التغطية الانتخابية للعاملين في وسائل الإعلام. وقد بذل البرنامج جهدا خاصا للوصول إلى السكان المهمشين في لبنان، ولا سيما النساء، من خلال تعزيز مشاركتهن. وفي دائرة زحلة وهي من إحدى الدوائر الانتخابية التي شهدت منافسة محتدمة، صوّت ما نسبته 60 بالمائة من النساء المسجلات في مقابل 56 بالمائة من الرجال المسجلين.

وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر برنامجه الانتخابي

على دعم المفوضية الكونغولية المستقلة للانتخابات– التي تأسست خلال فترة سياسية انتقالية – في تنظيم الانتخابات المحلية. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً إنشاء مفوضية دائمة جديدة للانتخابات في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها عام 2011.

واستطاعت اللجنة في عام 2009 أن تحدّث نظام تسجيل الناخبين في العاصمة كينشاسا. ويجري حالياً العمل على تحديث نظم سجلات الناخبين في باقي أنحاء البلاد. وعلاوة على ذلك، اشترى البرنامج مواد انتخابية بقيمة تفوق 24 مليون دولار، بما في ذلك تحديث البرمجيات المستخدمة، وبطاقات الناخبين، والألواح الشمسية والمولدات الكهربائية للاضطلاع بجهود التسجيل في الميدان، ومواد للتثقيف المدني.

وختاماً، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة لوجستية من بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في تدريب الموظفين الانتخابيين ودفع أجورهم وفي نشر المعدات اللازمة للعملية الانتخابية في جميع أنحاء ذلك البلد الذي تعادل مساحته مساحة أوروبا الغربية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا دعماً كبيراً للبرلمان ومجالس المقاطعات على شكل معدات تُستخدم في تكنولوجيا المعلومات إلى جانب التدريب على تعبئة الموارد والإدارة الداخلية للديمقراطيات وتعزيز دور المرأة في الحكومة.

العدالة وحقوق الإنسان

يمثل انعدام القانون والنظام معضلة خطيرة تؤثر سلباً في سلامة الأفراد والأمن القومي والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية. وفي **بنغلاديش**، أسفر برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة يجري تنفيذه حالياً لإصلاح جهاز الشرطة عن إنشاء مركز لدعم الضحايا في العاصمة دكا بوصفه أول مركز من نوعه في البلاد. وفي عام 2009، ساعد المركز 270 شخصاً من ضحايا الجرائم الباحثين عن الدعم. ويدير المركز ضباط في الشرطة وممثلون عن منظمات المجتمع المدني ممن خضعوا لتدريب خاص على تقديم الخدمات الطبية والقانونية والمشورة إضافة إلى توفير أماكن الإقامة لفترة قصيرة عند الحاجة.

أما الجانب الأهم في ذلك فهو أن المركز جاء نتيجة لشراكة حيوية وإستراتيجية بين قوات الشرطة في بنغلاديش وعشر منظمات غير حكومية رئيسية على نحو سد الفجوة التقليدية بين المجموعات القائمة على دعم الضحايا وجهاز الشرطة. وعلى المدى الطويل، يقدم برنامج إصلاح جهاز الشرطة في بنغلاديش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً لقدرة الشرطة على المساهمة في خلق بيئة أكثر أمناً وسلامة على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء، مع التركيز بصفة خاصة على الفقراء والمهمشين والنساء والأطفال.

يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله على المستوى الوطني حول العالم لتعزيز حقوق المرأة في التملك والميراث والأراضي، والبحث في كيفية تقريب القانون غير الرسمي من القواعد والمعايير الدولية، وتحسين الحقوق القانونية للنساء وإمكانيتهن في اللجوء إلى القضاء.

مسؤولون منتخبون محلياً يشاركون في دروس للقراءة والكتابة في بوركينا فاسو من خلال برنامج للحكم الديمقراطي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومة **المغرب** في تطبيق قانون الأسرة الرائد الذي صدر في عام 2004 والذي يعد المرأة بقدر أكبر من المساواة والحماية لحقوقها الإنسانية في إطار الزواج والطلاق. وفي عام 2009، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – جنبا إلى جنب مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف – بدعم خمس محاكم نموذجية في مدن رئيسية في المغرب للتأكد من تطبيق قانون الأسرة التقدمي الجديد وإنفاذه. وقد حصل 90 قاضياً و25 من موظفي المحاكم على تدريب في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وأهمية مراعاة النوع الجنساني في عملهم. وفي مجال علم النفس الاجتماعي للأسرة، وبفضل نجاح دمج العاملين الاجتماعيين في المواقع التجريبية الخمسة، قررت وزارة العدل توظيف عاملين اجتماعيين إضافيين في كافة أنحاء المغرب.

دعم الحوكمة المحلية الفعالة والشاملة للكافة

يسعى برنامج يحظى بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال وزارة "بانشاياتي راج" (وزارة الحكم الذاتي في الأرياف) في **الهند** إلى تعزيز مكانة

النساء وإدماجهن في العملية السياسية، بمن فيهن الممثلات المنتخبات محلياً. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، وفر البرنامج لأكثر من 100,000 ممثلة نسائية عن المجتمعات المحلية في 12 ولاية فرصاً للتدرب على مهارات القيادة وحضور جلسات مع مسؤولي المناطق وجها لوجه والحصول على دعم لإجراء حملاتهن الانتخابية. وإضافة إلى ذلك، موَّل البرنامج حملة عامة للتوعية بأهمية المسؤولات المنتخبات. وفي عام 2009، استفادت أكثر من 10,000 امرأة من هذه المبادرات التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذا ما وضعت هذه المبادرات والجهود معاً، فسيظهر أنها تمخضت عن بيئة أكثر تمكيناً بكثير للقيادات النسائية اللاتي انتخب كثير منهن حديثاً عقب التغيير الجوهري الذي حدث

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: تعزيز المساواة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

9

عدد البلدان التي جرى فيها تأسيس مكاتب معنية بالشؤون الجنسانية بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أو هي في طور التأسيس.

حينما اكتشفت أم بجزع بأن ابنتها ذات الأربعة عشر ربيعاً قد تعرضت للاغتصاب مراراً وتكراراً على يد ولي أمرها، وجدت المساعدة التي كانت بأمس الحاجة إليها من خلال ضابط في مكتب الشؤون الجنسانية في مقر الشرطة الوطنية الرواندية. فقد رتب الضابط المدرَّب على التعامل مع ضحايا العنف الجنسي أمر علاج الفتاة طبياً بالمجان من أجل حفظ أدلة حاسمة.

تأسس مكتب الشؤون الجنسانية قبل خمس سنوات بدعم مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – وهو صندوق تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – بهدف تحسين استجابة الشرطة لحالات العنف الجنسي والعنف الجنساني. وثمة غرفة مخصصة تسمح للنساء بالتحدث بثقة إلى ضابط شرطة مدرَّب. كما يمكن الإبلاغ عن الحوادث من جميع أنحاء البلاد بالاتصال على خط ساخن مجاني. وتؤمن الدراجات النارية، المقدمة من الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سرعة إرسال الضباط وإيفادهم ولا سيما في المناطق الريفية.

ثمة عدد متنام من مؤسسات إنفاذ القانون في جميع أنحاء إفريقيا اليوم التي تتشاطر نجاحاتها من أجل تحسين استجابتها للعنف ضد المرأة. ويبدأ الكثير من ذلك بالعمل المعترف به على نطاق واسع والذي بدأ في رواندا في عام 2004 لتأسيس مكاتب الشؤون الجنسانية في مراكز الشرطة، وتقديم مناهج تدريبية لقوات الشرطة والدفاع، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى مدى العامين الماضيين، سافر ضباط من أجهزة الشرطة في **بوروندي** و**الصومال** وجنوب **السودان** إلى رواندا للقيام بجولات دراسية مع الشرطة الرواندية وهم الآن بصدد تكييف ما تعلموه في سياقاتهم. كما وجه جهاز الشرطة الوطنية في **نيجيريا** دعوة إلى الشرطة الرواندية لتدريب قواته على منع العنف الجنسي والعنف الجنساني والتصدي لهما. وتُستخدم أدلة ومناهج وضعتها الشرطة الوطنية الرواندية وقوات الدفاع الرواندية بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تدريب قوات الأمن في **بوروندي** و**فيجي** و**كينيا** و**تنزانيا**.

كما تلقت قوات الدفاع الرواندية دعوة من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يضم 11 بلداً إفريقياً، لتدريب قوات الدفاع في بلدان أخرى على منع العنف الجنساني ومواجهته وعلى كيفية إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام. كما جرت مشاركة نماذج التدريب مع فرق إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن حماية المرأة، وقوات شرطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور.

وفي عام 2009، تأسست مكاتب تعنى بالشؤون الجنسانية في جنوب السودان ونيجيريا وتنزانيا وأوغندا على غرار المكاتب في رواندا بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وقد أنشأت شبكة الشرطة النسائية التنزانية، بالتعاون مع أكاديمية الشرطة ومركز المساعدة القانونية للمرأة، مكاتب تعنى بالشؤون الجنسانية في 30 مركز للشرطة.

اعتمدت الشرطة النيجيرية في ولايتين سجلات رسمية في مراكز الشرطة لتتبع حالات العنف ضد المرأة. وترتبط هذه المراكز بلجان تابعة للولاية ولجان محلية (تضم أطباء حكوميين ومستشفيات حكومية ومحامين مدافعين عن حقوق الإنسان) جرى تدريبها وتجهيزها لتقديم استجابات مناسبة لضحايا العنف الجنساني.

يركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أنشطته على هدف واحد شامل ألا وهو دعم تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة لتعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني. وتسعى الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى إحراز تقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً وغيرها من الغايات الإنمائية. وفي هذا الصدد، يُعد تعميم الابتكار على المستوى الوطني أو الإقليمي أمراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

على القانون الهندي فيما يختص بالنوع الجنساني والحكم المحلي.

وفي **جورجيا**، أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الحكومة – وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة – مشروعاً لإصلاح السجل المدني وهو ما يُعتبر نجاحاً وطنياً. وقد دعم البرنامج توحيد المحفوظات القديمة (الأرشيف) من خلال عملية الرقمنة وتحسين البنية التحتية المادية والتقنية في دائرة الأحوال المدنية. وقد أسفرت عملية التحديث هذه عن إعادة تأهيل الدائرة بحيث أصبح يُنظر إليها الآن باعتبارها وكالة تُقدم خدمة نوعية للمواطنين بطريقة سريعة وودية.

إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد

يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تقليص الفساد إلى حده الأدنى هو عنصر حاسم في الحد من الفقر وتحقيق المكاسب على صعيد التنمية البشرية. إن التركيز الذي يوليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعملية إحداث تغيرات منهجية على المدى الطويل وللأبعاد البشرية في عملية التنمية، إضافة إلى حياد البرنامج، يُبرز مساهماته الفريدة في تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة العامة والشفافية. وفي عام 2009، استفاد 112 بلداً من الدعم التقني الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعمال ترمي إلى صياغة سياسات وتشكيل مؤسسات لمكافحة الفساد، فضلاً عن تحسين مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

نظّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً عدداً من الأنشطة التدريبية لمكافحة الفساد من منظور التعاون بين بلدان الجنوب، وهو نهج إنمائي يدعو إلى تبادل المعرفة والخبرات بين البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الإعلامي للجنوب الإفريقي في عام 2009 حلقة عمل تدريبية للصحفيين الإقليميين في جوهانسبرغ **بجنوب إفريقيا** بشأن تقصي الفساد والإبلاغ عنه. وشارك في الحلقة التدريبية 20 من كبار الصحفيين من 11 بلداً إفريقياً، بالإضافة إلى مدربين من مركز الفلبين للصحافة الاستقصائية. وقد قيّم جميع المشاركين تقريباً التدريب الذي تلقوه بأنه "ممتاز". ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العمل مع المعهد الإعلامي للجنوب الإفريقي لوضع دليل يتيح عقد حلقات تدريبية مماثلة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وسوف يتشارك المعهد الإعلامي للجنوب الإفريقي مع المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعقد فعاليات تدريبية مماثلة على المستوى الوطني في كافة أنحاء المنطقة مستقبلاً.

وفي عام 2009، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما ماليا وتقنيا إلى 16 بلدا لتعزيز التقييمات التي تقودها البلدان بهدف إجراء إصلاحات على الحوكمة. فعلى سبيل المثال، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الكونغرس في **باراغواي** لإجراء دراسة تقييم ذاتي ووضع مؤشرات لرصد آثار الحكم الديمقراطي. وتوفر النتائج قاعدة بيانات تحوي أدلة تستخدم في صياغة السياسة العامة ومساعدة الحكومة على تمييز آثار السياسات على الفئات السكانية المختلفة ومن ضمنها النساء والفقراء.

تمتلك الحوكمة الإلكترونية، وهو مصطلح يشير إلى توفير الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت، إمكانات هائلة باعتبارها وسيلة لتعزيز الحوكمة

112

عدد البلدان التي استفادت خلال عام 2009 من الدعم التقني الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنشاطات تهدف إلى تشكيل سياسات ومؤسسات لمكافحة الفساد، إضافة إلى تحسين مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

الرشيدة والمشاركة الديمقراطية ولا سيما في المناطق النائية والريفية. وفي هذا الصدد، يساهم برنامج فريد من نوعه في إطار الحوكمة الإلكترونية يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في **بوتان** في إنجاز تعهد الحكومة بمنح 80 بالمائة من سكان الريف فرصة الحصول على الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت بحلول عام 2013. وقد جُرِّب هذا البرنامج في وزارة الثروة الحرجية في بوتان حيث يتيح للمواطنين العاديين والمسؤولين الحكوميين القدرة على التفاعل مع المكاتب الحكومية بواسطة شبكة الإنترنت.

وعلى سبيل المثال، يتسنى للناس الآن في المناطق الريفية التقدم بطلب عبر شبكة الإنترنت إلى مراكز المعلومات المجتمعية للحصول على تصاريح أو ضرورات مثل الحطب وأعمدة التسييج دون الحاجة للذهاب إلى مقر المقاطعة؛ ومن ثم يمكنهم تتبع وضع طلباتهم والحصول على التصاريح من المكاتب المحلية. ونتيجة لذلك، تم اختزال الوقت اللازم لإصدار معظم التصاريح والأذونات إلى أقل من يوم واحد بعد أن كان يستغرق أسابيع، وهو ما حقق المزيد من الشفافية والكفاءة والمساءلة في تقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي. وفي الوقت الراهن، تخطط الحكومة لتقديم خدمات الحوكمة الإلكترونية على الصعيد الوطني وتوسيع نطاقها ليشمل 33 خدمة عامة إضافية.

نظرة عن كثب: إندونيسيا

عقد من الدعم الانتخابي

حقائق عن إندونيسيا

25% نسبة النساء في المجالس التمثيلية الإقليمية

92% معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

17% نسبة الناس تحت خط الفقر الوطني

ما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بشكل وثيق على مدار أكثر من عقد من الزمن مع **إندونيسيا** في تحولها إلى نظام الحكم الديمقراطي. وقد بدأ هذا الدعم كدعم مالي ولوجستي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ومع مرور السنين أصبح دعماً في مجال السياسات يهدف إلى بناء مؤسسات انتخابية مستدامة تمنح إندونيسيا القدرة على تنظيم الدورة الانتخابية من بدايتها وحتى نهايتها بصورة مستقلة.

إندونيسيا هي ثالث أكبر ديمقراطية في العالم. وعندما بدأت عملية التحول الديمقراطي في عام 1998، كانت إحدى أبرز الأولويات وأكثرها إلحاحاً بالنسبة للحكومة هي إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ولذا اتجهت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طلباً للمساعدة التقنية. وبالشراكة مع الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الجهات المانحة كالدنمارك واليابان وهولندا، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطلاق برنامج ضخم لتقديم المساعدة الانتخابية التقنية.

ركز البرنامج على الإدارة الانتخابية وتثقيف الناخبين ومراقبة الانتخابات. ولكن بما أنها كانت الانتخابات الديمقراطية الأولى التي تعقد في إندونيسيا منذ عام 1955، فقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك دعماً لوجستياً تراوح بين طباعة بطاقات الاقتراع وشراء الحبر الذي لا يُمحى والمساعدة في فرز الأصوات. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق دعم المانحين للانتخابات والبالغ 60 مليون دولار.

حققت انتخابات عام 1999 نجاحاً باهراً. وقد ساعد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دخول إندونيسيا عهداً ديمقراطياً جديداً. واعترافاً بذلك، طلبت الحكومة في عام 2004 مساعدة انتخابية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرة أخرى لعقد أول انتخابات رئاسية مباشرة في البلاد، وأول انتخابات لتنصيب برلمان جديد يُدعى مجلس الممثلين الإقليميين. ورغم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان لا يزال يقدم مساعدات لوجستية وينسق المعونة كما كانت الحال في الانتخابات السابقة، فإنه بدأ في التركيز أكثر على توفير الدعم التقني للجنة الانتخابات الإندونيسية والتي كانت تدير الانتخابات مباشرة.

اعتبر العديد من المراقبين الدوليين انتخابات عام 2004 بأنها أنجح عملية انتخابية أجريت في ظل ديمقراطية انتقالية على الإطلاق. وبعد مرور عام واحد، أطلقت إندونيسيا مبادرة جديدة من شأنها أن تغير مشهد السياسة الانتخابية في البلاد ألا وهي عقد انتخابات محلية لشغل مناصب الحكام ورؤساء البلديات ورؤساء المقاطعات. وكان من شأن ذلك أن يُتمم انتقال إندونيسيا لانتخابات شعبية لكافة المناصب التشريعية والتنفيذية في جميع أنحاء البلاد.

وفي حين كان إجراء هذه الانتخابات المحلية الجديدة عملية معقدة، فإنها كانت صعبة بصفة خاصة في إقليم آتشيه المتمتع بالحكم الذاتي حيث هدد تاريخ من الصراع والنزعات الانفصالية الاستقرار في المنطقة. وقد طلبت لجنة الانتخابات المستقلة في آتشيه مساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إدارة الانتخابات المحلية. وبدعم من الاتحاد الأوروبي وهولندا وإسبانيا، قدم برنامج المساعدة الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آتشيه مساعدة كبيرة للانتخابات التي حققت نجاحاً فيما بعد وتمخضت عن عهد جديد من السلام لشعب الإقليم.

وبعد ذلك بأربع سنوات، طلبت حكومة إندونيسيا مجدداً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة في عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2009. وعند تلك النقطة، كانت إندونيسيا قد قطعت خطوات واسعة منذ إجراء أول انتخابات فيها قبل ذلك بعقد من الزمن. وقد نقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه من تقديم المساعدة التقنية لعملية انتخابية بعينها إلى بناء النظم والمؤسسات الانتخابية. وهكذا تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجاً جديداً يقوم على الدورة الانتخابية، وهو ما يعني أن برنامجه للدعم الانتخابي لن ينتهي بانتهاء الانتخابات.

وبدعم من حكومات أستراليا وكندا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة، أسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً متعدد المانحين طويل الأجل يهدف إلى جعل إندونيسيا مكتفية ذاتياً بالكامل. وفي حين وفر البرنامج الدعم لانتخابات 2009 في إطار المجالات المعتادة المتمثلة في تقديم المساعدة التقنية والتثقيف المدني وتنسيق

امرأة تدلي بصوتها في الانتخابات التشريعية التي جرت في نيسان/إبريل 2009 في إندونيسيا. وقد ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم دعماً انتخابياً لهذا البلد لفترة تزيد عن عشر سنين.

المعونة، فإنه زاد كذلك من حجم الدعم المقدم للمؤسسات الإندونيسية مثل وكالة التخطيط القومي بغية إنشاء مركز دائم لتنسيق المعونة.

يقوم البرنامج حالياً بمساعدة لجنة الانتخابات العامة في تأسيس مركز للمعلومات والموارد الانتخابية يتسنى للجان الانتخابات المحلية والجمهور العام الاستفادة منه. كما يعكف البرنامج على وضع منهاج معترف به دولياً لتدريب العاملين في الانتخابات، وتأسيس مركز وطني للتثقيف المدني له فروع في جميع مقاطعات إندونيسيا البالغ عددها 33 مقاطعة. وهذا سوف يضمن تثقيف الناخبين بصورة مستمرة بدلاً من أن يكون ذلك مرتبطاً بالأجندات أو التقويمات الانتخابية.

تم تطوير برنامج الدعم الانتخابي طويل الأجل بالاشتراك مع الحكومة لضمان أن المؤسسات والآليات التي أنشئت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُدار وتُمول بالكامل من خلال الميزانية العامة لإندونيسيا. وبهذا يتوج برنامج الدعم الانتخابي الأخير جهوداً بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدار عقد من الزمن ويوفر إستراتيجية خروج قابلة للحياة تضمن أن إندونيسيا، حكومةً وشعباً، مجهزة ومستعدة لمستقبل من الحكم الديمقراطي.

منع الأزمات والإنعاش

إعادة البناء على نحو أفضل

تنضوي البلدان التي تعاني من آثار النزاعات والكوارث ضمن قائمة البلدان الأكثر تعرضا لخطر الإخفاق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وتتعرض التنمية البشرية في تلك البلدان للخطر جراء طائفة واسعة من التهديدات ذات الطبيعة المعقدة، بما في ذلك اللامساواة بين الجنسين، والسياسات القاصرة في التعامل مع المقاتلين السابقين، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وضعف أنظمة القضاء وفرض القانون، وضعف الجاهزية لمواجهة الكوارث. وقد تمكنت العديد من تلك البلدان من إحراز بعض التقدم بدعم تقني ومالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك، سيظل الدعم المستدام إلى جانب زيادة تعزيز السياسات والشراكات الدولية أموراً حاسمة الأهمية خلال السنوات الخمس المقبلة.

5 دقائق

السرعة التي تمكنت إندونيسيا خلالها من إصدار تحذير بوقوع تسونامي بعد استشعار زلزال كبير حدث في أيلول/سبتمبر 2009. وقد ساعد الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مأسسة نظم الإنذار المبكر للتحذير من وقوع تسونامي في البلدان التي تعرضت لدمار واسع جراء التسونامي الذي وقع في المحيط الهندي في عام 2004.

وخلال العام الماضي، قدم 87 مكتباً من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للحكومات الوطنية في سياقات منع الأزمات ومراحل ما بعد الأزمات. وتراوح هذا الدعم بين دعم مالي وتقني مباشر، وقيادة سياسية، وتنسيق للوكالات الدولية لضمان الفعالية والتوقيت الملائم في الاستجابة للأزمات. والجانب الأهم هو أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على تحقيق الانتعاش المستدام وطويل الأجل من الأزمات، آخذاً بعين الاعتبار المناخ العام المطلوب فيما يخص الاقتصاد والبنية التحتية والوضع السياسي والاجتماعي لإبقاء البلدان على المسار الصحيح.

الجنسانية والأزمات

بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2009 جهوداً كبيرة لضمان حماية النساء وتحسين مساهمتهن في منع الأزمات وبناء السلام والانتعاش. وقد أولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتماماً متزايداً بصفة خاصة لمعالجة العنف الجنساني في أوضاع النزاعات وما بعد النزاعات، وذلك استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1820 (2008).

أدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في **نيبال** برنامجاً درب من خلاله 310 قضاة حول العنف الجنساني، وأسس 20 مركزاً مجتمعياً للتوسط في النزاعات موزعة على أربعة مناطق للتعامل مع قضايا العنف الأسري. إضافة إلى ذلك، شكّل البرنامج 70 لجنة لتقديم الاستشارات القانونية في سبع مناطق وكلفها على وجه التحديد بمهمة التعامل مع قضايا العنف الجنساني. وأكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً تدريب أعضاء هذه اللجان والبالغ عددهم 901 عضواً - 90 بالمائة منهم من النساء - وأسس البرنامج أربعة مكاتب للمساعدة القانونية تلقت بدورها 265 حالة متصلة بالعنف الجنساني خلال الأشهر التسعة الأولى من شروعها بالعمل.

إن ثمانين بالمائة من الناجين من النزاع الدائر في **كولومبيا** هن من النساء. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على دعم المنظمات النسائية المحلية في خمس مناطق متأثرة بالنزاع لتمكينها من المشاركة بفاعلية في عمليتي السلام والمصالحة. وفي عام 2009، استفاد من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استفادة مباشرة ما يزيد عن 600 امرأة يمثلن 385 منظمة نسائية يبلغ عدد أعضائها مجتمعة نحو 14,000 عضوة من جميع أنحاء البلاد، وذلك من خلال تعزيز العمل الشبكي بين هذه المنظمات. وقد نجم عن هذه المبادرة سلسلة من المقترحات السياسية تضمنت قضايا المرأة ومنظورا نسائيا بشأن الجهود في مجال الحقيقة والمصالحة.

منع الأزمات

أخذت تأثيرات الكوارث الطبيعة والأزمات السياسية تتفاقم جراء التباطؤ الاقتصادي العالمي الجاري إضافة إلى تضارب الطلب على الموارد الطبيعية المتناقصة باضطراد. ونتيجة لذلك، ثمة سعي حثيث للحصول على خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحد من أخطار الكوارث.

نتيجة للدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مأسسة نظم الإنذار المبكر للتحذير من وقوع تسونامي في البلدان التي تعرضت لدمار واسع جراء التسونامي الذي وقع في المحيط الهندي في عام 2004، أصبحت الدول المعرضة للخطر أفضل تجهيزاً لإصدار تحذيرات بهذا الصدد مقارنة بما كان عليه الحال قبل خمس سنوات. وتمكنت **إندونيسيا** من إصدار تحذير في غضون خمس دقائق من استشعار زلزال كبير وقع في أيلول/سبتمبر 2009، مما قاد إلى عملية إخلاء ناجحة للسكان إلى مواقع آمنة محددة مسبقاً. وساهمت هذه المبادرة خلال عام 2009 في

التطوير الجاري حالياً للإجراءات التشغيلية الموحدة على نطاق المحيط الهندي لنظم الإنذار المبكر. كما قادت إندونيسيا الطريق في اختبار هذه الإجراءات الأولية التي تضمنت مشاركة 18 بلداً من بلدان منطقة المحيط الهندي ومجتمعات ساحلية في سياق تمرين ناجح لاستخدام النظام.

واجهت **المكسيك** سلسلة من الأعاصير شديدة التدمير على طول سواحلها الجنوبية خلال العقد الماضي، مما جعل أمر إعداد خطة شاملة للتصدي للكوارث للسكان المستضعفين أمراً حاسم الأهمية. كما تعرضت المنطقة لعواصف وجبهات هوائية باردة وحرائق مما تسبب بأضرار أخرى. وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة برنامجاً بالشراكة مع الحكومة الوطنية والإدارات المحلية وتبنته سبع ولايات في المنطقة الجنوبية الشرقية من المكسيك. ويوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريباً للمجتمعات والمنظمات المحلية على التعرف إلى المخاطر وتحديدها ومن ثم الاستعداد للتصدي لها. ويركز البرنامج بصفة خاصة على الأخذ بالاعتبار مسألة المساواة بين الجنسين وعوامل الترابط الثقافي التي عادة ما تتطلب خططاً مصممة بتأنٍ وعناية. وتطلعاً لعام 2010 وما بعده، يخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعميم البرنامج ليس فقط في ولايات إضافية في المكسيك، وإنما أيضاً في بلدان أخرى في المنطقة.

الانتعاش من الأزمات

في أيار/مايو 2009، وضعت الحرب الأهلية في **سري لانكا** أوزارها بعد أن دارت رحاها على مدار ثلاثة عقود وتسببت بتشريد ما يقارب 300,000 شخص داخل البلاد. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق مع الحكومة لتوفير وثائق قانونية لإثبات الشخصية لما يزيد عن 29,000 شخص ممن فقدوا وثائقهم الأصلية إبان النزاع، أو ممن باتوا غير قادرين على الوصول إلى وثائقهم.

ونتيجة لذلك، تم التعامل على نحو أفضل مع القضايا الرئيسية للمشردين داخلياً. كما وسّع برنامج الأمم المتحدة نشاطاته في إزالة الألغام في شمال البلاد، مما سيتيح عودة ما يقارب ثلثي السكان المشردين داخلياً إلى ديارهم بحلول أواسط آذار/مارس 2010. وعلاوة على ذلك، وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقارب 2,000 شخص من 56 قرية متأثرة بالنزاع منحاً مالية لمساعدتهم في تأمين سبل جديدة لكسب عيشهم.

بات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدما وسع تواجده في **العراق** في موضع يؤهله لمساعدة الدولة والسكان في إعادة بناء البلاد وسبل العيش وفقاً للأولويات التي يضعونها بأنفسهم ولاحتياجاتهم للانتعاش الإنمائي طويل الأجل. وقد بلغ العراق في عام 2009 عدداً من المراحل الحاسمة في سعيه لإقامة ديمقراطية قوية، بما في ذلك عقد انتخابات محلية في معظم أنحاء البلاد مهدت بدورها الطريق لإجراء الانتخابات البرلمانية في عام 2010. وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع المفوضية العراقية العليا المستقلة للانتخابات، إذ قدم توجيهات بشأن استحداث إجراءات معيارية للاقتراع، وشارك في إقامة برنامج طويل الأجل - بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - مكرس لتطوير ما تملكه المفوضية من المهارات الإدارية والتخطيط التنظيمي والإستراتيجي والمعرفة المتخصصة في هذا المجال.

فرق عمل حكومية تخطط للميزانية الوطنية في جنوب السودان بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد تمت الإشادة بالانتخابات المحلية التي جرت في العراق في عام 2009 بسبب الحملة المبتكرة التي نظمتها المفوضية للتواصل مع جمهور الناخبين، والتي استخدمت وسائل إعلامية جديدة كالمدونات والرسائل النصية الهاتفية وموقع يوتيوب على شبكة الإنترنت. كما شكلت الانتخابات التي جرت في عام 2010 مرحلة بارزة لأنها أظهرت قدرة المفوضية على إدارة الانتخابات بصفة مستقلة.

يمتلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يزيد عن خمسين عاماً من الخبرة في العمل مع الناس في **أفغانستان**، وذلك إبان الأزمات وفي أوقات السلم. وخلال الأعوام الثمانية الأخيرة، ظل البرنامج منهمكاً بصورة محورية في استجابة المجتمع الدولي للأزمة الجارية في البلاد. واليوم، أصبحت البرامج التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان أكبر برامجه بعدما عهدت 22 دولة من الأعضاء في الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموارد تم تسليم 557 مليون دولار أمريكي منها خلال عام 2009 لتعزيز قدرة أفغانستان على خدمة الشعب. وتراوحت هذه الجهود بين توطيد الاستقرار وبناء السلام وتعزيز الحكم الديمقراطي والحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية والحد من أخطار الكوارث.

وقد وجد تقييم مستقل للنتائج الإنمائية أجري في عام 2009 أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ساهم في معظم الإنجازات الرئيسية لعملية السلام في أفغانستان منذ عام 2002. وقد ركز البرنامج خلال عام 2009 على المجالات الحيوية لتحقيق الاستقرار

والأمن في هذا المحيط المعقد والمفتقد للأمن. ويعود الفضل جزئياً لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال سيادة القانون بأن تحقق انتظام في استلام عناصر الشرطة في كافة أنحاء البلاد رواتبهم على نحو دوري وآني، إذ تمت تغطية ما نسبته 99.7 بالمائة من عناصر الشرطة حالياً بنظام إلكتروني لدفع الرواتب. كما تم تجنيد ما يقارب 900 امرأة في قوات الشرطة، وتم نزع سلاح ما يقارب 700 مجموعة مسلحة غير شرعية وذلك بصفة طوعية، وتم جمع ما يقارب 50,000 سلاح مملوك بصفة غير قانونية.

يهدف عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في **المناطق الفلسطينية المحتلة** إلى الحد من الفقر وإعادة بناء سبل حياة الناس. وفي أعقاب تصعيد العنف في غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008، عمل البرنامج مع السلطة الفلسطينية ومع شركاء وطنيين ودوليين لتقييم الأضرار والاحتياجات الفورية، إضافة إلى وضع خطط لإعادة البناء. وأشرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2009 على توزيع

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والإنعاش

البلدان التي تلقت دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2009	87
عدد البلدان التي تعاني من أزمات أو خارجة من أزمات والتي عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيها لتعزيز حكم القانون خلال عام 2009	20
نسبة الأسر المعيشية في ميانمار التي تأثرت بإعصار نارجيس والتي تعتبر أن حياتها "تحسنت بشكل ملحوظ" جراء عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإنعاش المبكر.	%71

حزم مساعدات نقدية طارئة إلى 8,700 أسرة تضررت منازلها أو تدمرت. وأشرف على إطلاق برنامج بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي لمساعدة المزارعين الذين تعرضت مزارعهم لأضرار كبيرة. كما أشرف على إزالة ما يزيد عن 90,000 طن من الأنقاض الإسمنتية من المنازل والمباني العامة المتضررة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

يمثل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم عنصراً حاسماً في جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع، إذ يساهم في إحلال الأمن والاستقرار مما يمكن من البدء بالانتعاش والتنمية. كما أنه يحول دون العودة إلى العنف. ولا يمكن لبناء السلام الدائم والفاعل أن يتحقق حتى يخضع المقاتلون السابقون ومجتمعاتهم إلى إعادة إدماج اقتصادي واجتماعي. وخلال عام 2009، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 8,000 مقاتل سابق في **جمهورية إفريقيا الوسطى**؛ و 60,000 في **كولومبيا**؛ و 800 في **جزر القمر**؛ و 1,800 في **كوسوفو**؛ و 15,000 في **نيبال**؛ و 15,000 في **سري لانكا**.

يمثل تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع جزءاً حيوياً من اتفاق السلام الشامل في السودان الذي تم التوصل إليه في عام 2005، وأنهى الحرب الأهلية في جنوب السودان التي كانت أطول حرب أهلية تشهدها إفريقيا. ولغاية آب/أغسطس 2009، أسفر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان عن تسريح ما يزيد عن 12,000 مقاتل سابق في الجنوب، من بينهم 2,000 امرأة. وقد وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والمالي اللازم لمرحلة إعادة الإدماج ضمن برنامج تقوده الحكومة.

وقد حصل المشاركون في البرنامج على مساعدة قصيرة الأجل تضمنت مواد مثل الملابس وناموسيات ودفعات نقدية وحصص غذائية للعائلات. كما قدمت لهم المشورة حول الخيارات الممكنة لكسب العيش لمساعدتهم في عملية إعادة الاندماج. وعلى سبيل المثال، يمكن للمشاركين أن يختاروا العمل كمزارعين، أو أصحاب مشاريع صغيرة، أو تجار؛ ومن ثم يتلقون تدريباً مهنياً ويحصلون على المواد والمعدات الضرورية كي يشرعوا في ممارسة سبل عيشهم الجديدة. ويحصلون كذلك على خدمات استشارية مستمرة إذ يبدأون حياتهم الجديدة.

الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح ومكافحة الألغام

إن توفر الأسلحة الصغيرة في سياقات التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي المتنامي والتوسع الحضري المضطرد والبطالة وانهيار سيادة القانون، يزيد من إمكانية نشوب العنف المسلح وانتشار الجريمة المنظمة في الأوضاع التي تشهد نزاعات وتلك الخالية من النزاعات.

لقد تم جمع وتدمير عشرات الآلاف من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وآلاف الأطنان من الذخائر في جميع أنحاء العالم نتيجة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر "نظرة عن كثب: كرواتيا"، ص. 26). فقد تم تدمير 95,000 سلاح و 5,000 طن من الذخائر في **البوسنة والهرسك** نتيجة لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ترافقت تلك المبادرات بجهود لتعزيز السياسات والقوانين الوطنية بشأن السيطرة على الأسلحة، إضافة إلى الحد من الطلب على الأسلحة عبر تطوير خطط السلامة المجتمعية.

شهدت العقود الثلاثة الماضية مقتل أو إصابة ما يزيد عن مليون شخص - 80 بالمائة منهم من المدنيين - جراء الألغام، وعادة ما يكون ذلك بعد فترة طويلة من انتهاء النزاع. ولذلك يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إزالة الألغام هي أمر ضروري للبلدان المتأثرة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد مرور ما يزيد عن عقد من السنين على النزاع في كوسوفو الذي نشب في عام 1999 وخلف سلسلة من الألغام والذخائر غير المنفجرة على امتداد الحدود الشمالية مع **ألبانيا**، تم إعلان البلاد بأنها خالية من الألغام في عام 2009 بفضل برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة لإزالة الألغام. كما وفر هذا البرنامج مساعدات

مستمرة لضحايا الألغام. وقد تمكن البرنامج من إزالة 12,000 لغم مضاد للأفراد، و 152 لغم مضاد للدبابات، و 5,000 طلقة وقنبلة غير منفجرة كانت منتشرة في شمال شرق ألبانيا. وساعدت هذه الجهود في إنهاء الحوادث الناجمة عن الألغام غير المنفجرة.

سيادة القانون والعدالة والأمن

خلال النزاعات المسلحة، تحل "سيادة القوة" محل سيادة القانون. كما يسيطر الظلم وانعدام الأمن وانتهاك القانون الدولي والمحلي على حياة ملايين الناس، حتى يضطر العديد منهم للفرار من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية. وبغياب سيادة القانون، لا يمكن التعافي من آثار الحرب ولا يتسنى إعادة بناء المجتمع في مرحلة ما بعد النزاع. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توطيد سيادة القانون في أكثر من 20 بلدا تعاني من نزاعات أو في مرحلة ما بعد النزاع. وقد واصل البرنامج توسيع عمله وتوطيده في هذا المجال خلال عام 2009.

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2009 الدعم والتدريب لما يقارب 5,400 شخص من العاملين في فرض الأمن وأجهزة القضاء في 17 بلداً. ففي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، حيث ينتشر الاغتصاب على نطاق واسع، تم تأسيس خمسة مراكز جديدة للمساعدة القانونية للنساء بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد توفرت خدمات المساعدة القانونية وإمكانية اللجوء إلى القضاء إلى آلاف المشردين والمتأثرين بالحرب في بلدان مثل **تشاد**، **ونيبال**، **وسيراليون**، **والصومال**. كما تمكنت نساء من ضحايا الاغتصاب من استعادة حقوقهن وكرامتهن أمام المحاكم في **تشاد**، **وجمهورية الكونغو الديمقراطية**، **وسيراليون**، **والسودان**. وكذلك وفرت الشرطة المجتمعية إحساساً بالأمن للمجتمعات المحلية المعرضة للخطر في **ليبيريا**، **والصومال**، **وسري لانكا**، والسودان.

الانتعاش من الكوارث الطبيعية

في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام 2009، تعرضت 10 بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى سلسلة من الكوارث كان بينها تسونامي وزلازل وأعصار وفيضانات، ونجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح وسبل العيش في بلدان تمتد ما بين **الهند** و**ساموا**. تتعرض منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى ما يزيد عن 70 بالمائة من الكوارث الطبيعية التي تحدث في العالم في أي سنة من السنوات. وقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً رئيسياً في تخطيط أعمال الإغاثة والإنعاش المبكر، بما في ذلك تنسيق المساعدات الدولية وإيصالها في جميع البلدان المتأثرة.

ففي ساموا، واستجابة لكارثة التسونامي التي أدت إلى مقتل 100 شخص وتسببت بخسائر مادية فاقت قيمتها 100 مليون دولار أمريكي، قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة في مجال الإنعاش المبكر بتنسيق جهود ما يزيد عن 60 منظمة ووكالة إنسانية. ونتيجة لذلك، كانت المساعدات لحكومة ساموا وشعبها موجهة وآنية في طريقة وصولها. وقد أنجز الشركاء الحكوميون ومن المنظمات الإنسانية خطة وطنية للإنعاش المبكر خلال عشرة أيام من وقوع التسونامي، وصادق عليها رئيس الوزراء وتلقت كافة الموارد المطلوبة لتغطية كلفتها التي بلغت 100 مليون دولار أمريكي.

لقد برز نجاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة جهود الإنعاش المركزة على إعادة التأهيل والتنمية طويلة الأجل من خلال عمله في **ميانمار** مع استجابة البلاد الجارية للدمار الذي خلّفه إعصار نارجيس في عام 2008. وقد وجدت دراسة أجريت مؤخراً حول تأثير برنامج الإنعاش المبكر الذي قاده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 71 بالمائة من الأسر المعيشية المتأثرة تعتبر أن حياتها "تحسنت بشكل ملحوظ"؛ في حين استعاد أكثر من 60 بالمائة من الأشخاص العاملين في حرفة الصيد سبل عيشهم استعادة كاملة، بعدما انهارت صناعة الصيد كلياً عقب وقوع الإعصار؛ كما تمكنت أكثر من 75,000 أسرة من العودة إلى مزاولة الزراعة أو الصيد أو النشاطات التجارية بعد أن حصلت على قروض صغيرة.

ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً 500 قرية في تأسيس لجان لإدارة الاستجابة للكوارث، والتي قامت بدورها بوضع خطط لإدارة الكوارث ركزت على الحد من المخاطر وتخفيف آثار الكوارث وتحسين الاستجابة لها. وأخيراً، عمدت مبادرة جارية يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتمويل بالغ الصغر إلى حذف ما يقارب 3 ملايين دولار أمريكي من قيمة قروض متبقية على أسر معيشية تعرضت لأضرار شديدة جراء الإعصار. كما عاودت المبادرة نشاطها من جديد في منح القروض. ونتيجة لذلك، أعاد البرنامج ما قيمته 1.3 مليون دولار أمريكي لما يزيد عن 76,000 شخص في 1,060 قرية من القرى التي تعرضت لبعض أسوأ تأثيرات الإعصار. ●

12,452

عدد الألغام المضادة للأفراد التي أزالها برنامج يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من شمال شرق ألبانيا؛ كما أزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 152 لغماً مضاداً للدبابات، و 4,965 طلقة ذخيرة وقنبلة غير منفجرة.

نظرة عن كثب: كرواتيا

السيطرة على الأسلحة ومنع نشوب العنف

حقائق عن كرواتيا

97,012 شخص في كرواتيا هم من اللاجئين

98.7% معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

22% نسبة النساء في البرلمان

من ضمن النزاعات الكبرى التي بلغ عددها 49 نزاعاً إبان عقد التسعينات من القرن الماضي، شُن 47 نزاعاً باستخدام الأسلحة الصغيرة بوصفها السلاح المفضل. كما تُستخدم الأسلحة الصغيرة، في المتوسط، في أكثر من ربع مليون حالة قتل سنويا، ويتزايد هذا العدد بصفة مضطردة في الأوضاع الخالية من النزاعات.

لقد شهدت كرواتيا سنوات طويلة من النزاعات الشاملة منذ وقت مبكر يعود إلى حقبة الحرب العالمية الثانية وحتى أوقات متأخرة كان آخرها في عقد التسعينات من القرن الماضي. وقد خلفت هذه النزاعات تركة خطيرة من ضمنها الانتشار الواسع لامتلاك الأسلحة بما يتنافى مع القانون. ونتيجة لذلك، تشهد بعض أجزاء كرواتيا مستويات متصاعدة من العنف المسلح والجريمة، مما يعرض مكتسبات التنمية البشرية للخطر لا سيما وأن هذا البلد لا يزال يعاني من أثار الحرب. وفي الواقع ازداد العنف المسلح في كرواتيا خلال السنوات الست الماضية، وتعتقد الغالبية العظمى من عامة الشعب أن المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها قد غدت الآن أقل أماناً مما كانت عليه قبل عشرين عاماً.

إن استمرار توفر الأسلحة النارية يعني أن الخلافات قد تتطور بسرعة إلى مصادمات مسلحة. وفيما بين أيلول/سبتمبر 2007 ونهاية عام 2009، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع وزارة الداخلية حملة لجمع الأسلحة نجم عنها جمع ما يزيد عن 39,000 سلاح ناري، ولغم، وأسلحة متفجرة أخرى؛ ومليون قطعة ذخيرة؛ وما يزيد عن 1,000 كيلوغرام من المتفجرات. وخلال الأشهر التسعة الأولى من الحملة، تم تسليم ما يزيد عن 16,000 سلاح بصفة طوعية.

صمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حملة جمع الأسلحة بالاعتماد على أفضل الممارسات المستمدة من البرامج المطبقة في المنطقة وحول العالم، ولكن تم تكييف النهج الذي تم اتباعه وفقاً للاحتياجات الخاصة في كرواتيا، وإضافة إلى التسليم الطوعي للأسلحة، أجرى البرنامج أيضاً تحسينات ذات فعالية موثوقة لقوات الشرطة الكرواتية، ووفر تحليلاً حول العنف المسلح والجريمة في المجتمع الكرواتي. وأخيراً، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في تدمير الأسلحة الفائضة وإعادة تدويرها.

عمدت حملة جمع الأسلحة إلى تعبئة عدد من الشخصيات العامة، بمن فيهم رياضيون وموسيقيون وفنانون للمشاركة في النشاطات الهادفة إلى رفع مستوى الوعي. وقد أنتجت فرقة موسيقية كرواتية شهيرة أغنية حول الحملة. وفي الوقت نفسه، قامت وسائل الإعلام المحلية والوطنية بتغطية فاعلة للحملة، إذ بثت مجاناً إعلانات لخدمة الجمهور عبر محطات الراديو والتلفزيون. كما تم استحداث خط هاتفي ساخن مجاني لتقديم المعلومات بشأن تسليم الأسلحة. ومنذ البداية، ركزت الرسائل العامة للحملة على أن مالكي الأسلحة يقومون بتسليم أسلحتهم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والأمن الإنساني ولحماية عائلاتهم من الحوادث.

وركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2009 على رفع مستوى الوعي بشأن مخاطر الأسلحة النارية غير المشروعة في مناطق كرواتيا التي تأثرت بشدة إبان الحرب التي دارت رحاها في عقد التسعينات من القرن الماضي.. حيث تشهد تلك المناطق مستويات متصاعدة من العنف المسلح، وما زالت ترزح تحت وطأة ضغوط شديدة أثناء تحولها إلى مصاف المجتمعات الخارجة من النزاع. وسوف تتواصل الحملة في تلك المناطق حتى نهاية عام 2011، وهي تعتمد بشدة على دعم جمعيات المحاربين القدامى والمنظمات غير الحكومية النسائية والشبابية وهي الفئات الثلاث الأكثر تأثراً جراء تصاعد العنف المسلح. وفي أيلول/سبتمبر 2009، أقرت الحكومة إستراتيجية جديدة للسيطرة على الأسلحة وحددت حملة جمع الأسلحة التي استهلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية بوصفها وسيلة رئيسية للتحركات المقبلة في هذا الصدد.

ضباط في شرطة كرواتيا يشرحون عملية التسليم الطوعي للأسلحة. وذلك ضمن حملة توعية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البيئة والتنمية المستدامة

التكيف مع واقع جديد

لقد تضاعف الطلب على الموارد البيئية، وخصوصاً الماء والطعام والوقود مع التزايد الهائل في عدد السكان ومعدلات الاستهلاك. فما بين عامي 1960 إلى 1999 فقط، تضاعف عدد سكان العالم من 3 بليون إلى 6 بليون نسمة. ونتيجة لذلك، يستنتج *تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية*، وهو تقرير صادر عن الأمم المتحدة تم التكليف بإعداده عام 2000، أن أنظمتنا الإيكولوجية قد تغيرت بصفة "أكثر اضطراداً واتساعاً" خلال السنوات الخمسين الماضية مقارنة بأي وقت مضى في تاريخ كوكبنا.

وفي هذه الأثناء، فإن الفرصة المتاحة للتصدي لتغيّر المناخ تتلاشى بسرعة. ويقدر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2008/2007 بأن تحقيق الاستقرار في تركيز غازات الاحتباس الحراري في الجو على مستوى من شأنه أن يمنع حدوث تغير مناخي كارثي سيتطلب تخفيضاً بمقدار 50 بالمائة من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بحلول عام 2050 استناداً إلى مستوى انبعاثها في عام 1990. إن استمرار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المعدل الحالي لمدة عشر سنوات أخرى قد يحتم على العالم مواجهة تغير مناخي كارثي يتعذر إصلاحه.

لا ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التغير المناخي كتحدٍ بيئي حيوي وحسب، وإنما أيضاً كتحدٍ خطير للتنمية في جميع البلدان. إن قدرة الشعوب والمجتمعات على التخطيط للمخاطر المحتملة للتغير المناخي والتكيف معها والتصدي لها تختلف اختلافاً كبيراً بين مناطق العالم. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زمام القيادة في مساعدة البلدان على إدارة استجاباتها لتغير المناخ عبر قطاعات متنوعة، بما في ذلك الحد من الفقر، والحد من أخطار الكوارث، والكفاءة في استخدام الطاقة، وإدارة الموارد الطبيعية.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبيئة والتنمية المستدامة

البلدان التي تلقت دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2009	125
نسبة البلدان التي تؤيد بشدة مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال (المصدر: الدراسة الاستقصائية لشركاء البرنامج لعام 2009)	%93
المبلغ الذي تم إنفاقه لتعزيز قدرات المؤسسات المحلية على إدارة البيئة وتوفير خدمات في مجال البيئة والطاقة، خصوصاً للفقراء	139 مليون دولار
عدد أطنان انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والمواد المستنفدة للأوزون التي تم تجنبها نتيجة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	2.7 بليون

الكفاءة في استخدام الطاقة والعمل نحو مستقبل قليل الاعتماد على الكربون

يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العمل مع البلدان بغية تخفيض انبعاثات الكربون التي تنتجها في سياقات مناصرة للفقراء هو عنصر حيوي في إطار إيجاد حل لهذه القضية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تشجيع ونشر عدد من إستراتيجيات خفض انبعاثات الكربون، مثل دعم تحول السوق نحو أجهزة منزلية فعالة من حيث استخدام الطاقة ومساعدة البلدان في إزالة العوائق من أمام الأسواق الآخذة في التطور لمصادر الطاقة المتجددة. كما يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحول طويل الأجل نحو أساليب النقل المستدامة ومنخفضة الكربون.

ونتيجة لذلك، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2009 وحده 59 مشروعاً بتمويل من مرفق البيئة العالمية مكنت 44 بلداً من تجنب إطلاق ما يقارب 26 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. وبتعاون مع برنامج بروتوكول مونتريال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام مرفق الكربون المستحدث في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والتابع للأمم المتحدة بدور قيادي في تطوير حلول مبتكرة لتمويل الكربون متصلة ببروتوكول مونتريال في أمريكيا اللاتينية وإفريقيا (انظر 'نظرة عن كثب: البرازيل' في صفحة 32). كما أوجد مرفق الكربون حافظة مشاريع متنوعة، بما في ذلك ستة مشاريع من المتوقع أن تنتج 9.4 مليون وحدة من أرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها للبلدان المشاركة، وهي تمثل 140 مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت 32 حكومة من حكومات مقاطعات **الصين** بعمل رائد في تحري واختبار ترتيبات مؤسسية جديدة استجابة لتغير المناخ. وتحديداً، يعمل البرنامج على تعزيز قدرة حكومات المقاطعات على تنفيذ السياسات الوطنية المعنية بتغير المناخ. وبحلول نهاية عام 2009، كانت

18 حكومة من حكومات المقاطعات والأقاليم قد صادقت على برامج المقاطعات المعنية بتغير المناخ وباشرت في تنفيذها. كما أقامت 13 حكومة أخرى أقساما معنية بتغير المناخ في إداراتها الحكومية.

وفي **تايلند**، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل إنشاء محطتين تجريبيتين لتوليد الطاقة من الكتلة الأحيائية، وذلك بتمويل من مرفق البيئة العالمية وعبر شراكة مع الحكومة. وقد برهن البرنامج التجريبي أنه يمكن لتشغيل محطتي الطاقة الرفيقتين بالبيئة أن يكون مربحاً، مما يشجع الشركات الخاصة في جميع أنحاء البلاد على البدء بتشغيل محطات خاصة بها. كما وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويلاً لمركز مرتبط بوزارة الطاقة (يدعى مركز تبادل المعلومات الشامل عن الكتلة الأحيائية) يوفر استشارات تقنية وفي مجال السياسات. وقد لعب هذا المركز دوراً حاسماً في تسريع تكرار التجربة بإقامة محطات طاقة تعتمد على الكتلة الأحيائية في جميع أنحاء البلاد خلال السنوات الخمس الماضية.

وحالياً، يوجد في تايلند ما يزيد عن 180 محطة للطاقة المتجددة، مما يمثل طفرة في إنشاء هذه المحطات يعود الفضل فيها جزئياً إلى محطات الطاقة التجريبية ومركز السياسات المعني بالكتلة الأحيائية. وبحلول نهاية هذا البرنامج في عام 2009، تمكنت تايلند من توليد 1,252 ميغاواط من الطاقة المتجددة، مما يمثل ازدياداً بمقدار أربعة أضعاف منذ عام 1999، وتكافئ 21 بالمائة من الطاقة التي توفرها أكبر شركة لتزويد الطاقة في البلاد.

إن مقدار الاحترار العالمي التراكمي المحتمل الذي تم تجنبه نتيجة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المواد المستنفدة للأوزون في جميع أنحاء العالم يمثل 2.7 بليون طن من ثاني أكسيد الكربون. ولغاية 1 كانون الثاني/يناير 2010، توقفت **نيجيريا** تماماً عن استيراد مركبات الكلورو فلورو كربون، وهي من غازات الاحتباس الحراري الشائعة المستنفدة للأوزون والتي تساهم أيضاً في تغير المناخ. وقد تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة البيئة في تدريب مسؤولين من جهاز الجمارك الوطني ومسؤولين آخرين معنيين بفرض نظام استيراد المواد الكيميائية بغية إنهاء استيراد المواد التي تحتوي على مركبات الكلورو فلورو كربون، وتحويل أجهزة التبريد الموجودة التي تعمل باستخدام مركبات الكلورو فلورو كربون إلى استخدام غازات رفيقة بالأوزون.

ثمة حاجة إلى أنواع جديدة من السياسات والشراكات والصكوك للارتقاء بالجهود الحالية للتصدي لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، جميع سياسات التكيف تقريباً وما يتراوح بين 50 بالمائة و 80 بالمائة من قرارات تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يتم اتخاذها من قبل السلطات المحلية والإقليمية التي عادة ما تنظم الصناعات شديدة الاعتماد على الكربون، بما فيها مرافق توليد الطاقة ونظم المواصلات العامة. كما تنهض هذه السلطات بالمسؤولية عن التخطيط والتنمية طويلي الأجل. ولهذا السبب فإن السلطات التنفيذية الإقليمية هي جهات شريكة طبيعية في تخطيط وتنفيذ الاستجابات الفعالة لتحديات تغير المناخ.

أسرة تستخدم الطاقة الشمسية في منغوليا. ويعمل برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية على جلب الكهرباء إلى السكان المتنقلين في هذه المنطقة النائية.

استجابة إلى طلبات من الحكومات، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2009 برنامجاً يدعى النهج المناطقي لتغير المناخ، وهو مصمم لتعزيز قدرة الحكومات الوطنية ودون الوطنية على تعديل مسارها نحو مستقبل أقل اعتماداً على الكربون من خلال مزيج من السياسات والمهارات والحوافز. ويتمثل الهدف في التأثير على سلوك المؤسسات والناس وتشجيع الاستثمار في الأعمال التجارية والنشاطات المراعية للمناخ. وقد بدأت النشاطات الأولية على مستوى دون وطني عدة بلدان من ضمنها **ألبانيا، والجزائر، وكولومبيا، وإثيوبيا، والمغرب، ونيجيريا، وبيرو، والسنغال، وأوغندا، وأوروغواي.**

التكيّف مع تأثيرات تغير المناخ

يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءا كبيراً من جهوده في مجال تغير المناخ على مساعدة البلدان والناس المستضعفين في التكيّف مع الواقع الذي

يفرضه تغير المناخ. ومثال ذلك مساعدة المزارعين الفقراء الراغبين بزراعة محاصيل أكثر قدرة على التكيف. والأسر التي تتدمر بيوتها جراء الفيضانات. وفي الوقع فإن أقل البلدان نمواً وأقلها دخلاً تحتاج بصفة خاصة إلى خيارات تمويل مؤثرة تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية المتوفرة حالياً من أجل تغطية تكاليف التكيف مع تغير المناخ.

85,200,000

عدد الهكتارات من الأراضي في 453 منطقة محمية في جميع أنحاء العالم التي عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيها على تشجيع السياحة المستدامة والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية خلال عام 2009. وثمة 197 منطقة محمية إضافية يجري تأسيسها حالياً وتغطي مساحة تبلغ 4.2 مليون هكتار.

إن نصف سكان منطقة جزر المحيط الهادئ البالغ عددهم 8 ملايين نسمة يعيشون ضمن شريط ساحلي يبلغ عرضه 1.5 كليومتر. مما يجعلهم معرضين بصفة خاصة لتأثيرات تغير المناخ. وخلال السنوات الخمس الماضية. قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يزيد عن 90 مليون دولار لدعم مبادرات التكيف في منطقة المحيط الهادئ. وكان من ضمن النتائج إعداد برامج عمل وطنية للتكيف في خمسة بلدان في منطقة المحيط الهادئ. من بينها **كيريباس**، **وساموا**، **وجزر سليمان**، **وتوفالو**، **وفانواتو**. وتستخدم هذه الدراسات الوطنية أدلة عملية وتجريبية لتحديد ما يجب على البلدان القيام به للحد من تعرضها للخطر أو لزيادة قدراتها على التكيف في مواجهة التأثيرات الجارية لتغير المناخ. ويمكن للحكومات أن تستخدم تلك الخطط لتحديد مشاريع تكيّف ملموسة وكي تنظم المساعدات من الجهات المانحة.

إضافة إلى ذلك. يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برامج التكيف في إفريقيا. حيث تتحمل بلدان هذه القارة أقل قدر من المسؤولية عن تغير المناخ ولكنها معرضة للمعاناه بشدة من تبعاته. وفي عام 2009. بدأ 20 بلداً إفريقياً العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للتأثرات المتوقعة لتغير المناخ. بما في ذلك 17 بلدا من البلدان الأقل نمواً التي نجحت في إعداد برامج عمل وطنية للتكيف وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه عبر برامج التكيف التي أعدها والقائمة على المجتمع المحلي. مع صغار المزارعين والرعاة في الأراضي الجافة في **النيجر**. حيث أخذت حالات الجفاف والفيضانات المتزايدة تهدد بتدمير النظام الإيكولوجي المرهف. وتتضمن المشاريع في هذا الإطار الحد من انجراف التربة في محيط موارد المياه التي أخذت تتسم بالهشاشة بصفة مضطردة. وتجريب استخدام بذار لمحاصيل سريعة النضوج. وإقامة بنك للبذار من شأنه أن يساعد المزارعين في تنظيم إنتاجهم على الرغم من التغير المضطرد في النظام الإيكولوجي. وتشكل المشاريع المطبقة في النيجر جزءاً من برنامج تبلغ قيمته 4.5 مليون دولار لدعم المشاريع

حواجز تم تركيبها في أوزبكستان ضمن جهود لمكافحة التصحر بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية والحكومة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق من الخبراء يعملون على إعادة تأهيل النظام الإيكولوجي في حوض بحيرات بريسبا، وهي منطقة مشتركة بين ألبانيا واليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

النابعة من المجتمعات المحلية في 10 بلدان يجري تجريب البرنامج فيها بين الوقت الحالي وحتى عام 2012.

حماية التنوع الأحيائي

لا تقتصر أضرار تدهور النظم الإيكولوجية على البيئة العالمية فحسب، بل إنها تدمر سبل عيش الناس الذين يعتمدون على هذه النظم وتقوض أمنهم. والعديد من هؤلاء الناس هم من الأشد فقرا والأكثر ضعفاً. ويوجد حالياً، على سبيل المثال، 25 بلداً تفتقر لأي غطاء من الغابات؛ وثمة 29 بلداً آخراً تبقى لديها أقل من 10 بالمائة من غطاء الغابات الذي كان موجوداً سابقاً؛ كما أن 20 بالمائة من جميع الشُعب المرجانية قد اختفت، مما يؤدي إلى تعطيل مصائد أسماك مهمة ويعرّض المناطق الساحلية والجزر والناس الذين يعتمدون عليها لانجراف التربة والفيضانات بصفة متزايدة.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بالعمل مع البلدان على تطوير خطط وطنية لحماية التنوع الأحيائي تأخذ بالاعتبار سبل عيش الناس الذين يعيشون ضمن النظم الإيكولوجية المهددة. وفي **منغوليا**، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الطبيعة والبيئة والسياحة مع أصحاب قطعان المواشي في منطقة جبل آلتاي-سايان في مجال حفظ الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في سبل عيشهم. ويعمل البرنامج مع 80 جماعة من أصحاب المواشي في المجتمعات المحلية، ويدربهم على أساليب التعبئة الاجتماعية والدعوة من أجل تحقيق حفظ الموارد الطبيعية القائم على المجتمع المحلي.

وبحلول نهاية عام 2009، تولت 45 مجموعة مسجلة لدى الحكومة من أصحاب المواشي إدارة 376,500 هكتار من الأراضي المهددة، حيث شرعت في نشاطات للمراقبة وحفظ الطبيعة، ونتيجة لذلك، ازداد تعداد قطعان أغنام الأرغالي وماعز إيبكس. كما وفر البرنامج نشاطات مدرة للدخل من خلال تدريب المزارعين على تصنيع المنتجات الصوفية. وفي بدايات عام 2010، تعرضت أجزاء كبيرة من منغوليا لتساقط كميات هائلة من الثلوج أدت إلى فناء ملايين من رؤوس الماشية. إلا أن تركيز برنامج آلتاي-سايان على تحسين إدارة المراعي وعلى إيجاد سبل عيش بديلة ساعد في حماية أصحاب المواشي في المنطقة من أسوأ آثار الثلوج.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مرفق البيئة العالمية بمساعدة حكومة كازاخستان في تحسين أطرها التنظيمية لإدارة استخدام أراضيها الرطبة النفيسة والمهددة. ونتيجة لذلك، أقرت الحكومة قانوناً للمياه في عام 2006 ثم عدلته في عام 2009، حيث يفصّل القانون إجراءات حفظ وإدارة شبكة الأراضي الرطبة الضرورية لاستمرار التنوع الأحيائي للنباتات والحيوانات في هذا البلد الذي يعاني شحاً في كميات المياه. إلا أن الإفراط في استخدام المياه لأغراض الزراعة والترفيه أدى إلى اضطراب النظام البيئي في البلاد. وفي عام 2009، وسعت الحكومة محميات الأراضي الرطبة القائمة، كما خصصت 111,500 هكتار لمحمية طبيعية حكومية جديدة هي محمية أكزايك.

نظرة عن كثب: البرازيل

القضاء على مركبات الكلورو فلورو كربون

تعيش إنديايي في بيت صغير مع أسرتها المكونة من خمسة أشخاص في حي فقير في مدينة ساو غونكالو في البرازيل. وكالعديد من ذوي الدخل المحدود في البرازيل، فإن الثلاجة التي اشترتها قبل أكثر من عشرة أعوام بالمال الذي ادخرته أصبحت قديمة، كما غدت تشكل عبئاً مالياً لأنها ليست فعالة في استخدام الطاقة.

لا تملك إنديايي ما يكفي من المال لشراء ثلاجة جديدة، ولذلك اختارتها شركة تزويد الكهرباء (AMPLA) للمشاركة في برنامج معني بالكفاءة في استخدام الطاقة. وفي أحد أيام آب/أغسطس 2009، استلمت إنديايي على نحو مفاجئ ثلاجة جديدة فعالة في استخدام الطاقة من شركة الكهرباء. ولم يكتفِ طاقم سيارة النقل بإحضار الثلاجة الجديدة، بل أخذ الثلاجة القديمة معه كذلك.

عادة ما يتم إلقاء الثلاجات القديمة في مكبات النفايات المحلية، حيث يتسرب غاز مركبات الكلورو فلورو كربون الموجود في الطبقة العازلة وفي الضاغطة إلى الجو المحيط، مما يزيد العبء البيئي على البرازيل. وتساهم هذه الغازات في استنفاد طبقة الأوزون، كما تتسبب بالاحتباس الحراري العالمي. وفي الواقع فإن طناً واحداً من غاز الكلورو فلورو كربون يمكنه تسخين الجو بمقدار 10,000 ضعف ما يتسبب به غاز ثاني أكسيد الكربون.

بيد أن ثلاجة إنديايي القديمة جُلبت إلى ورشة لاستخلاص مركبات الكلورو فلورو كربون، وذلك في محطتها الأولى ضمن عدة محطات ستتوقف بها لتخليصها من جميع ما تحتويه من هذه المركّبات قبل أن يتم التخلص بأمان من هيكلها.

إن عملية التخلص من ثلاجة إنديايي القديمة عبر عدة مراحل هي جزء من صناعة جديدة ومتنامية في البرازيل. ويمثل هذا التداخل الناجح بين الحد من الفقر والقضاء على غاز الاحتباس الحراري والنهوض بالاقتصاد الأخضر، تتويجاً لشراكة على امتداد عقدين من الزمن بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل. وقد بدأت هذه الشراكة في عام 1987 مع انطلاقة بروتوكول مونتريال، وهو معاهدة دولية تدعو إلى القضاء على الغازات الضارة بطبقة الأوزون وقد وقعت وصادقت عليها 196 دولة. ومن خلال الدعم المالي من الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، ودعم من مرفق البيئة العالمية وجهات مانحة متعددة، ما انفك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد البلدان في سعيها للالتزام بإجراءات البروتوكول خلال السنوات العشرين الماضية.

ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدير برنامجاً عالمياً تزيد قيمته عن 500 مليون دولار لتوفير مساعدات مالية وتقنية لأكثر من 100 بلد، مما مكنها من الإنهاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون، والمستخدمة في طائفة من الأجهزة مثل الثلاجات وأجهزة تكييف الهواء والبخاخات التي تعمل بالهواء المضغوط ورش المحاصيل بالمبيدات الحشرية. ومن خلال العمل مع نطاق واسع من الشركاء، بمن فيهم شركاء حكوميون ومن قطاع الصناعة والوسط الأكاديمي والمجتمع المدني، أفضى البرنامج المعني ببروتوكول مونتريال والذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التخلص مما يزيد عن 63,000 طن متري من الغازات المستنفدة للأوزون من الغلاف الجوي للأرض.

ونتيجة لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل - والتي تجري بشراكة وثيقة مع الحكومة والقطاع الخاص- جرى إتمام التخلص التدريجي مما يزيد عن 10,000 طن متري من المواد المستنفده للأوزون، وهو ما جعل البرازيل متقدمة بمقدار ثلاث سنوات عن البرنامج الزمني الذي حدده البروتوكول. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة للبرازيل في تعبئة الموارد من خلال آليات التمويل الدولية مثل الصندوق متعدد الأطراف ومرفق البيئة العالمية؛ كما قام بتشكيل فريق من العلماء والمهندسين والخبراء في شؤون الأوزون وتغير المناخ للبدء بهذه الجهود وإدامتها.

وحالياً، فقد انتهى إنتاج مركبات الكلورو فلورو كربون واستيرادها واستخدامها في أجهزة التبريد الجديدة في البرازيل. بيد أن التقديرات تشير إلى وجود ما يقارب 11 مليون ثلاجة قديمة في البرازيل تحتوي على مركبات الكلورو فلورو كربون، مما يمثل إمكانية لزيادة غاز الاحتباس الحراري بما يعادل 33 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون فيما لو تركت هذه المركبات لتتسرب إلى الجو. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بصفة وثيقة مع الحكومة ومع شركاء من القطاعين العام والخاص عبر مبادرة وطنية لضمان الاستخلاص الآمن لمركبات الكلورو فلورو كربون من الأجهزة القديمة والتخلص منها.

وعندما أقرت البرازيل في عام 2000 قانوناً جديداً يتطلب من شركات توزيع الطاقة زيادة فعالية استخدام الطاقة لدى الأسر المعيشية الفقيرة، أدركت الشركات مثل شركة (AMPLA) أن استبدال الثلاجات القديمة وغير الفعالة في استخدام الطاقة بثلاجات جديدة خالية من مركبات الكلورو فلورو كربون سوف يحدث توفيراً في استخدام الطاقة ويضمن أن الزبائن من ذوي الدخل المحدود سيتمكنون من دفع فواتير الكهرباء. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة الشركات

حقائق عن البرازيل

1.87 طن حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد

90% معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

1,444 عدد المناطق الطبيعية المحمية

امرأة من سكان منطقة ساراكورونا في البرازيل تستلم ثلاجة جديدة خالية من مركبات الكلورو فلورو كربونات، ضمن برنامج للقطاع الخاص للكفاءة في استخدام الطاقة.

الخاصة في إيجاد حلول تمويلية مبتكرة من أجل تغطية تكاليف الإدارة الملائمة لمركبات الكلورو فلورو كربون واستخلاصها من الأجهزة القديمة بما فيها الثلاجات التي يتم جمعها من خلال هذا البرنامج، ومن ثم التخلص منها. فعلى سبيل المثال، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعدات الضرورية، بما في ذلك أطقم أدوات الاستخلاص الخاصة، لورشة التفكيك التي تلقت الثلاجة القديمة التي كانت بحوزة إنديا. كما يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب الضروري كي يتمكن العمال من التعامل الآمن مع مركبات الكلورو فلورو كربون واستخلاصها من الضاغطات الموجودة في الثلاجات.

ونتيجة للشراكات التي عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوسط في إقامتها ضمن جهوده للتخلص من استهلاك مركبات الكلورو فلورو كربون في البرازيل، أخذ يتطور اقتصاد أكثر خضرة يستغل الفرص المتوفرة مثل فرص تمويل الكربون. ويمثل هذا الاقتصاد جزءا من سلسلة تبدأ بتوزيع ثلاجات جديدة أكثر فعالية في استخدام الطاقة وخالية من مركبات الكلورو فلورو كربون على أناس مثل إنديا وأسرتها، وتنتهي بالتخلص التام من انبعاثات الكلورو فلورو كربون في البرازيل.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة

التركيز على التنمية

يتواصل التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية على تقدم العديد من البلدان نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يجعل الحاجة أكثر إلحاحاً مقارنة بأي وقت مضى لكي تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خدماتها بفاعلية للفقراء والمستضعفين في العالم. ومع اقتراب الموعد

مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك، تلقي خطاباً أمام "مؤتمر المانحين الدوليين نحو مستقبل جديد لهايتي" الذي عقدته الأمم المتحدة.

النهائي في عام 2015 والانتكاسات التي اعترضت المسار عبر التراجع الذي تسببت به الأزمة الاقتصادية، ثمة ضرورة ماسة إضافية تحتم على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستجمع ولاياتها وخبراتها ومعارفها وموادها الهائلة كي تدعم أولويات الحكومات الوطنية والشركاء من المجتمع المدني. بل ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تركز على زيادة تأثيرها على المستوى القطري، وعلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان ألا تؤدي آثار الأزمة العالمية إلى تراجع المكتسبات الإنمائية التي تحققت خلال السنوات الماضية.

ينهض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور مزدوج في البلدان المستفيدة من البرنامج، وذلك بصفته شريكاً إنمائياً من جهة، ومديراً لنظام المنسق المقيم وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة من جهة أخرى. وفي هذا السياق، فإن المنسق المقيم هو قائد الفريق القطري للأمم المتحدة، ويؤدي عبر هذه الصفة دوراً محورياً على المستوى القطري في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية.

وفي عام 2009، عمل المنسقون المقيمون لأفرقة الأمم المتحدة القطرية كي يضعوا المساعدات الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة في موقع أفضل إستراتيجياً من أجل التركيز أولاً وقبل كل شيء على النشاطات الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كجزء من الخطط الإنمائية الوطنية، والتصدي للتحدي الأساسي الذي يواجه التنمية والمتمثل في تغير المناخ. كما انهمك المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الشركاء الوطنيين من أجل إعادة تنظيم الاستجابة الإنمائية للأمم المتحدة عندما تطلبت التحديات الإستراتيجية اهتماماً مستعجلاً، ومنها الأزمة المالية وتباطؤ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن التقدم في جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق اتساق وفعالية أكبر يتجلى على أفضل نحو في مبادرة توحيد الأداء التجريبية التي تم تطبيقها في ثمانية بلدان إذ أطلقتها الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2007 مع حكومات **ألبانيا**، **وجمهورية الرأس الأخضر**، **وموزمبيق**، **وباكستان**، **ورواندا**، **وتنزانيا**، **وأوروغواي**، **وفيت نام**. ومنذ ذلك الوقت، ظلت أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل بصفة وثيقة مع الحكومات والشركاء الإنمائيين في البلدان التي تطبق البرنامج التجريبي لتعزيز مساهمة الأمم المتحدة نحو الخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك فعالية المعونة.

تواصل المؤشرات الأولية إظهار أن البرمجة الإنمائية للأمم المتحدة أصبحت متوائمة إستراتيجياً على نحو أوثق مع الأولويات الوطنية، ومتموضعة ضمن المؤسسات والنظم الوطنية القائمة، وذلك نتيجة لتطبيق نهج *توحيد الأداء*. ويتم تخصيص التمويل الإنمائي من قبل الأمم المتحدة بصفة شفافة وفقاً للأولويات الوطنية وعبر صندوق موحد. وختاماً، أصبحت منظمات الأمم المتحدة ملزمة بالعمل فعلاً 'كفريق موحد' في هذه البلدان الثمانية، مما يعني أن البرمجة المشتركة المترافقة مع النهج المنسق لتسيير الأعمال تؤدي إلى الخروج ببرنامج إنمائي يتسم بالكفاءة والفعالية على المستوى القطري ضمن منظومة الأمم المتحدة.

وفي الواقع يؤكد ممثلو الحكومات الثماني التي تطبق المبادرة التجريبية على فعالية نهج *توحيد الأداء*. فأثناء اجتماع للحكومات عقد في رواندا في تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعربت تلك البلدان عن عزمها على "عدم العودة إلى الوراء في تسيير الأعمال بالأسلوب الذي كان سائداً قبل تطبيق مبادرة 'توحيد الأداء'، والتي أتاحت للأمم المتحدة أن تصبح شريكاً إنمائياً أكثر فعالية".

وفي عام 2009، بدأت سبعة من البلدان الثمانية التي تجرب المبادرة في إجراء تقييم بقيادة وطنية بشأن مبادرة *توحيد الأداء*. وثمة عدد متزايد من البلدان التي بدأت حالياً بالاهتمام بالدروس والخبرات المنبثقة من البلدان التي تجرب مبادرة *توحيد الأداء*. وأخذت تطلب من أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تطبق بعض نهج برنامج أمم متحدة *واحدة* التي يمكن تحقيقها عبر مبادرة *توحيد الأداء*. وسيجري خلال الفترة 2010-2011 تقييم مستقل لخبرة البلدان التي تجرب هذه المبادرة، وذلك لغرض توفير نتائج أكثر وضوحاً بشأن النجاحات والتحديات التي ينطوي عليها نهج *توحيد الأداء*.

آخر المستجدات بشأن الصناديق الاستئمانية متعددة المانحين

في إطار جهود الأمم المتحدة واسعة النطاق لتحسين الاتساق على نطاق المنظومة، شهد برنامج الأمم المتحدة مزيداً من النمو من حيث عدد الصناديق الاستئمانية متعددة المانحين التي يديرها ومن حيث تنوعها. ففي عام 2009، تولى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي وظيفة الوكيل الإداري لسبعة صناديق جديدة، بما فيها خمسة صناديق في إطار مبادرة توحيد الأداء استهلتها البلدان من تلقاء نفسها، إضافة إلى صندوق الإنعاش وإرساء الاستقرار **لجمهورية الكونغو الديمقراطية**. وحالياً يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً كمدير صندوق لنافذة التمويل الموسع المتاح في إطار توحيد الأداء، وهو صندوق عالمي مبتكر تم إعداده لتقديم الدعم المالي للصناديق المرتبطة بمبادرة توحيد الأداء، وإجمالاً، واصلت حافظة صناديق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إبراز مزيج متنوع من

النمو في الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والمساهمات السنوية للمانحين

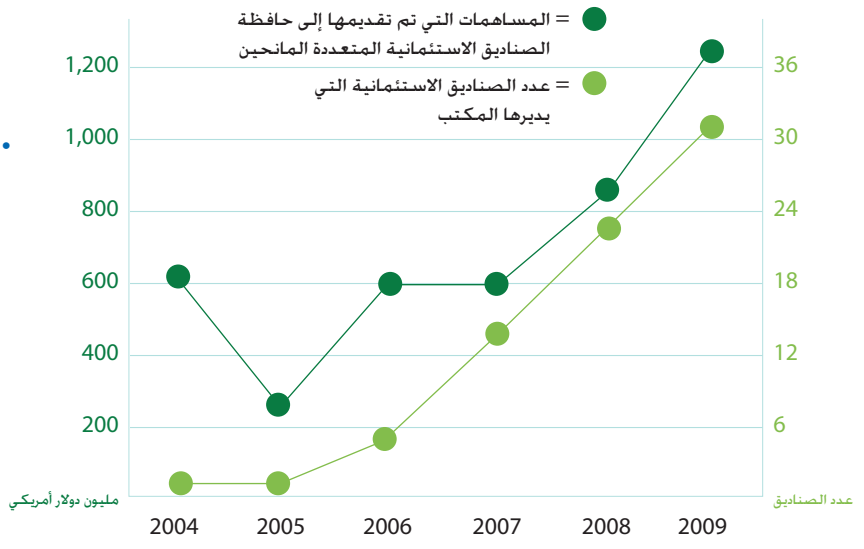

المصدر: مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

الصناديق الاستئمانية متعددة المانحين المعنية ببلدان معينة وأخرى عالمية. وقد تم توزيع مساهمات المانحين بالتساوي بين الصناديق التي تعمل في السياقات الإنسانية وأوضاع ما بعد النزاع/ الأوضاع الانتقالية والسياقات الإنمائية.

ومن أجل توطيد المساءلة والشفافية، وتحسين نوعية خدمات إدارة الصناديق، استحدث برنامج الأمم المتحدة بصفته الوكيل الإداري الفعلي لمنظومة الأمم المتحدة، وسائل جديدة لإدارة الصناديق وتبسيط عملية سير الأعمال وحقق مكاسب عامة في مجال الكفاءة.

ومن ضمن النتائج الرئيسية التي تحققت في عام 2009 ما يلي:

- تلقى البرنامج مساهمات جديدة من المانحين تزيد قيمتها عن 1.2 بليون دولار، مما رفع المساهمات المودعة الإجمالية إلى 4.2 بليون دولار خلال الفترة 2004-2009؛
- تم تحويل 756 مليون دولار إلى 29 منظمة مشاركة من منظمات الأمم المتحدة؛
- ترسيخ فصل المسؤوليات بين دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته الوكيل الإداري للصناديق، ودور البرنامج كمتلقي لأموال الصناديق عبر عدد من التدابير، بما فيها فتح حساب مصرفي جديد لإدارة حسابات الصناديق وتتبعها وتدقيقها بصفة مستقلة عن حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- تم تطوير بوابة مكتب الصناديق الاستئمانية متعددة المانحين. وهذه البوابة هي برنامج تطبيقي على الإنترنت يمكن للجمهور استخدامه ويوفر معلومات محدثة حول الصناديق المختلفة إضافة إلى بيانات مالية آنية تتعلق باستلام وتحويل المساهمات وأوامر الصرف، مما يبسط إلى حد كبير إجراءات الإبلاغ عن النتائج البرنامجية والمالية. وتعتبر هذه البوابة الأولى من نوعها ضمن منظومة الأمم المتحدة، وهي توفر لمنظمات الأمم المتحدة المشاركة وللمانحين والحكومات إمكانية الوصول بسهولة عبر الإنترنت إلى وثائق البرنامج والمنتجات المعرفية.

إن النتائج المهمة التي تحققت في عام 2009 أنشأت أساساً متيناً للاستخدامات المقبلة للصناديق الاستئمانية متعددة المانحين بوصفها آلية مهمة لتجميع التمويل تتيح للأمم المتحدة توجيه التمويل الذي يوفره المانحون نحو أولوياتها الإستراتيجية على الصعيدين العالمي والقطري، بينما تضمن في الوقت نفسه أعلى مستويات المساءلة والشفافية.

وفي حين أدت الخبرة الناتجة عن مبادرة *توحيد الأداء* إلى تعزيز اتساق الأمم المتحدة على المستوى القطري، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منهمكة أيضاً في مناقشات عبر الجمعية العامة بشأن سبل جعل الأمم المتحدة شريكاً أكثر فعالية واتساقاً وكفاءة في دعم الحكومات الوطنية للاستجابة للأولويات الأنمائية الوطنية، بما في ذلك التصدي للتحديات العديدة الموجودة في السياق الدولي الحالي.

وعلى سبيل المثال، تبنت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2009 قراراً لتأسيس منظمة شاملة جديدة معنية بالمسائل الجنسانية ستعمل على إدماج جميع وكالات الأمم المتحدة التي تركز على هذه القضية الإنمائية الحاسمة. ومتى ما تأسست هذه المنظمة، فإنها ستوفر صوتاً أقوى للنساء والبنات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. ●

متطوعو الأمم المتحدة: السلام والتنمية عبر العمل التطوعي

7,500

عدد المتطوعين العاملين من خلال برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام 2009.

يعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تشجيع العمل التطوعي من أجل السلام والتنمية. إن العمل التطوعي هو تعبير عن إنسانيتنا المشتركة ويؤدي إلى بناء الاحترام المتبادل والتفاهم والثقة والتضامن والتعامل بالمثل. وفي عام 2009 أشرك البرنامج ما يزيد عن 7,500 متطوع من 160 بلداً، وعمل 2,700 متطوع من بينهم عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين مستوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وبناء القدرات الوطنية. كما دعمت خدمة العمل التطوعي على الإنترنت التابعة لمتطوعي الأمم المتحدة المنظمات الإنمائية من خلال مشاركة 9,000 متطوع عبر الإنترنت.

يشكل متطوعو برنامج متطوعي الأمم المتحدة 30 بالمائة من عناصر حفظ السلام المدنيين التابعين للأمم المتحدة، ويوفرون خدمات تتراوح من تقديم الاستشارات للموظفين، إلى إعادة بناء البنية التحتية في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية. فعلى سبيل المثال، ظل متطوعو الأمم المتحدة يعملون في هايتي، قبل الزلزال الذي وقع في 12 كانون الثاني/يناير 2010 وبعد وقوعه، حيث يدعمون بعثة الأمم المتحدة لإرساء الاستقرار في هايتي، ويدعمون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في الشؤون المدنية وبناء القدرات والحد من العنف ودعم العمليات الانتخابية.

قام أيضاً ما يزيد عن 1,000 متطوع من متطوعي الأمم المتحدة بدعم العمليات الإنسانية التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 74 بلداً خلال عام 2009. ففي **تشاد**، على سبيل المثال، وفر 40 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة خدمات صحية وغذائية مهمة لما يقارب 500,000 من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، وخصوصاً للأمهات والأطفال، من **جمهورية إفريقيا الوسطى** وإقليم دارفور في **السودان**.

عقد برنامج متطوعي الأمم المتحدة شراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومع مؤسسات صحية وطنية من أجل تحسين عملية تقديم الخدمات وإمكانية الحصول عليها، والحد من وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي عام 2009، خدم 850 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة في القطاع الصحي، بما في ذلك في **ملاوي**، **وبابوا غينيا الجديدة**، **وتنزانيا**، **وجمهورية ترينيداد وتوباغو**، **وزامبيا**.

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمية، تم إيفاد متطوعين من برنامج متطوعي الأمم المتحدة للعمل مع برنامج التكيّف المجتمعي حيث يعملون على تمكين المجتمعات في بلدان تقوم بتجريب هذه البرامج على تطوير حلول خاصة بها لتحديات تغير المناخ. ومن ضمن هذه البلدان **بوليفيا**، **وجامايكا**، **وغواتيمالا**، **والمغرب**، **وناميبيا**، **والنيجر**، **وساموا**.

ومن خلال حملة "التطوع من أجل كوكبنا" التي تم إطلاقها في اليوم الدولي للمتطوعين في 5 كانون الأول/ديسمبر، عمل متطوعو الأمم المتحدة على تعبئة العمل البيئي في الأوساط الشعبية. وخلال الشهرين السابقين لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المنعقد في كوبنهاغن، تطوع أشخاص من جميع أنحاء العالم بساعات عمل بلغ مجموعها 1.5 مليون ساعة، وذلك عبر موقع الإنترنت التابع للحملة والذي تمت استضافته بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتعكف منظمات وأفراد حالياً على التحضير لعام 2011 حيث ستحل الذكرى السنوية العاشرة لليوم الدولي للمتطوعين.

لقد كانت فترة 2010/2009 صعبة بصفة خاصة لأسرة متطوعي الأمم المتحدة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2009، قُتل في هجوم مسلح متطوعان يعملان في برنامج الدعم الانتخابي التابع لبرنامج الأمم المتحدة في **أفغانستان**. كما فقدنا ثلاثة متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة في الزلزال المدمر الذي وقع في **هايتي**. وستظل مساهماتهم في إحلال السلام وتحقيق التنمية تلهم المتطوعين في جميع أنحاء العالم.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الداخل

الوفاء بالالتزامات الداخلية

الإدارة من أجل النتائج

لقد ظلت المساءلة دائماً مبدأ هادياً مهماً وراسخاً لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومنذ إقرار إطار المساءلة وسياسة الرقابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قبل المجلس التنفيذي للبرنامج ولصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2008، يواصل البرنامج ضمان تطبيق مبادئ المساءلة في الممارسة العملية في كافة المستويات وفي جميع مكاتبها في جميع أنحاء العالم. وكان من ضمن المبادرات الرئيسية في عام 2009 إطلاق موقع على الإنترنت للمساءلة الداخلية يوفر موارد ومعلومات يسهل الوصول إليها حول تطبيق المساءلة والنهوض بالمسؤولية في مكان العمل، بما في ذلك فرص التدريب.

%400

مقدار زيادة قيمة تحويلات مشتريات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما حدا بالبرنامج إلى تطوير إستراتيجية جديدة للمشتريات تم إطلاقها في عام 2009 لتدريب واعتماد موظفي المشتريات لديه.

أحد المجالات التي تحظى بأولوية قصوى في إطار إدارة المخاطر يتعلق بأمن وسلامة موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه. وبحلول عام 2009، كانت 95 بالمائة من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج ممتثلة للمعايير الأمنية للبرنامج، مما يشكل زيادة قدرها 10 بالمائة مقارنة مع عام 2008. وتم اختبار الاستجابة الأمنية للطوارئ المتعلقة بالكوارث الطبيعية في **ميانمار** في عام 2008، ومرة ثانية في **هايتي** في عام 2010. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإرسال مستشارين أمنيين ووفر للموظفين في كلا المكانين معدات للاستجابة الطارئة، وذلك في غضون 48 ساعة من وقوع الكارثتين الطبيعيتين اللتين أثرتا على البلدين وعلى موظفي برنامج الأمم المتحدة الذين كانوا هناك لمد يد العون في الاستجابة للكارثتين.

وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2009 أيضاً تدابير مطورة لحماية الأصول غير الملموسة وغير المادية، بما في ذلك الكم الكبير من البيانات المستخدمة في إدارة العمليات والتحويلات المالية. وتضمنت تلك التدابير إدخال تحسينات على إدارة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها. فعلى سبيل المثال، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنقل برنامجه الرئيسي لتتبع العمليات والتحويلات المالية إلى خادم مركزي جديد يتمتع بإمكانيات أكبر بكثير من ذي قبل، وذلك في المركز الدولي للحساب الإلكتروني التابع للأمم المتحدة في جنيف.

إن إجراءات المشتريات الخاضعة للمساءلة والتي تتسم بالشفافية والمهنية هي أمر أساسي لفعالية المعونة ومتطلب محوري لتحقيق النتائج الإنمائية. لقد ازداد حجم تحويلات المشتريات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمقدار أربعة أضعاف خلال السنوات الخمس الأخيرة، وقد نجمت معظم الزيادة عن المعاملات المعقدة على المستوى القطري، مثل توفير كادر لأداء الوظائف في برامج تسجيل الناخبين، وتوظيف مستشارين للمساعدة في برامج تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم في البلدان التي تتعافى من النزاعات.

واستجابة لهذا التغيير الكبير، عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تطوير إستراتيجية مشتريات مؤسسية جديدة تم إطلاقها في عام 2009. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بتنفيذ برنامج تأهيل معتمد دولياً في مجال المشتريات، وذلك لزيادة القدرات المهنية لدى موظفي المشتريات الأكفاء العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقدم برنامج التأهيل دورات تدريبية على مستوى شهادات التأهيل أو مستوى الدبلوم، وهي مصممة لتناسب سياقات المشتريات لدى منظمات الأمم المتحدة، وتأخذ بالاعتبار التحديات القانونية والسياسية والإجرائية المحددة التي تنفرد بها نظم المشتريات لدى الأمم المتحدة.

وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً لإقرار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويسير هذا البرنامج على مساره المحدد وفقاً للإطار الزمني لإقراره بحلول عام 2012. وسوف تحقق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قدراً أكبر من الشفافية للتقارير المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإمكانية أكبر لمقارنتها مع التقارير التي تصدرها المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة، وإمكانية أفضل لتوقع الاحتياجات المستقبلية من الأصول والتدفقات النقدية، ودعماً أكبر للإدارة القائمة على النتائج. وقد شهد العام الماضي تطوراً كبيراً في سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي التحليل على نطاق المنظومة للتأثير التنظيمي، إضافة إلى الشروع في تدريبات للموظفين على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الموارد البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إصلاح نظام التعاقد: لقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى إصلاح نظام التعاقد. وفي تموز/يوليو 2009 أصدر الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة جديدة من أنظمة الموظفين تحكم جميع التعيينات. وهذا يمثل أكبر تغيير في إدارة الموارد البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ ما يزيد عن 40 عاماً. ولغرض إدارة هذا التحول بأكبر قدر ممكن من السلاسة، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعناية لإعلام الموظفين بمستجدات العملية في كافة مراحلها، بما في ذلك عبر توزيع نشرات إخبارية، واتصالات مباشرة من الإدارة العليا، واستحداث مركز استشارات على موقع الإنترنت وفر توضيحات حية ومفصلة.

عملية إصلاح نظام التعاقد جارية حالياً. وقد تم تطبيق إطار جديد لاستقدام الموظفين وتعيينهم، وتعمل الأمم المتحدة حالياً على إتمام نسخة معدلة من أنظمة الموظفين استناداً إلى استقاء الردود والآراء منذ 1 تموز/يوليو 2009، وذلك بمساهمات من جميع المنظمات وممثلي الموظفين.

وفي حين كانت الفترة الماضية فترة تحول كبير للموظفين والمكاتب، إلا أن هذه الجهود ستنتج نظاماً مبسطا للعقود من شأنه أن يدعم تنفيذ الولاية الموكلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطريقة متسقة. كما سوف يوائم بين ظروف موظفي البرنامج وظروف زملائهم في سائر منظومة الأمم المتحدة.

الاستعانة بالمواهب: كجزء من المبادرة الشاملة لإدارة المواهب، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير إستراتيجية جديدة لاستقدام الموظفين واختيارهم ستركز خلال السنوات المقبلة على طرق أفضل لتحديد الموظفين الموهوبين وتطويرهم من أجل تلبية احتياجات البرنامج على نحو أفضل لإقامة تجمع منوع من المواهب يمكنه أن ينمو مع نمو البرنامج على مر السنين. وكجزء من هذه المبادرة، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تأسيس تجمع من المرشحين من الموظفين الذين خضعوا لعملية تقييم دقيقة.

ولأول مرة في تاريخ البرنامج، تسلمت امرأة زمام القيادة في منصب المديرة. إضافة إلى ذلك، تم تعيين امرأة أيضاً في عام 2009 في منصب مديرة معاونة. وتظهر آخر البيانات بشأن التكافؤ بين الجنسين أنه في حين تشكل النساء أغلبية قوة العمل في المناصب المبتدئة، إلا أن تواجدهن يتضائل في المناصب المتوسطة والعليا. وحالياً تشكل النساء 35 بالمائة من مجموع المنسقين المقيمين، و29 بالمائة من مجموع المدراء القطريين. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مضاعفة جهوده من أجل التوصل إلى حلول مبتكرة لمعالجة هذه الثغرة، بما في ذلك إيلاء الأولوية لاعتبارات نوع الجنس كجزء من فكرة تجمع المرشحين.

برونو ليماركيس، أحد كبار مدراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقدم يد المساعدة خلال العمل ضمن برنامج النقد مقابل العمل في كاريفور-فيولي في هايتي في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير 2010.

في عام 2009، سجل برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة كبيرة بلغت 29 بالمائة مقارنة مع عام 2008، مما ساهم في مجمع المواهب للجيل المقبل من القادة. ويعمل برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين على تزويد المهنيين الشباب العاملين في مجال التنمية بخبرات عملية مهمة من خلال وكالات الأمم المتحدة المشاركة في البرنامج ومن ضمنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق التي يديرها.

يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستثمار في برنامج تنمية القيادات الإدارية والذي تأسس كنقطة دخول للشباب الموهوبين العاملين في مجال التنمية والمهتمين بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعمل هذا البرنامج كمجمع مهم من الأشخاص الموهوبين يمكن اللجوء إليه لضخ دماء جديدة في مناصب الإدارة المتوسطة على المدى القصير وفي مناصب الإدارة العليا على المدى الطويل. وفي عام 2009، شهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر تدفق حتى الآن من المشاركين في برنامج تنمية القيادات الإدارية، وكان أكثر من نصفهم من النساء، كما أن نصفهم من بلدان الجنوب.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أحد الوكالات القليلة ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تملك سياسة قائمة بشأن استقدام الموظفين من ذوي الإعاقات، ودعماً لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2009 برنامجاً تدريبياً إلزامياً على شبكة الإنترنت بهدف تعميم الوعي بموضوع الإعاقات وتشجيع ممارسات التوظيف الشاملة للكافة في المنظمة. وهذا البرنامج التدريبي هو الأول من نوعه في منظومة الأمم المتحدة، ليس من منطلق مضمونه وحسب، بل لأنه يحتوي كذلك على وظائف مبنية فيه لتسهيل الوصول إليه من قبل الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: الحد من الفقر من خلال جلب الخدمات المالية إلى الأسواق التي لا تحصل على خدمة كافية

ثمة إقرار واسع النطاق وتوثيق حول أهمية دور الائتمان بالغ الصغر في مكافحة الفقر. فالائتمان بالغ الصغر يمكّن الفقراء من زيادة دخلهم ويحميهم من الانتكاسات. كما يعمل على تمكين النساء بصفة خاصة، ولا سيما أنهن يشكلن أغلبية المقترضين من المؤسسات المالية العديدة.

ولكن ما هو معروف على نطاق أضيق، وربما يكون بالأهمية ذاتها للحد من الفقر، فهو ارتفاع الطلب في أوساط الأسر الفقيرة على فرص الادخار. فالعديد من الأسر المعيشية الفقيرة هي في واقع الأمر مدخرة صافية تسعى إلى بدائل آمنة وملائمة بدلاً من إخفاء ما بحوزتها من مال خارج المؤسسات المالية الرسمية، أو الاستثمار في أصول غير سائلة أو في استثمارات تتضمن مخاطر بصفة متأصلة، كامتلاك الماشية. ويرتفع الطلب على وسائل الادخار البديلة بصفة خاصة في ظروف غياب اليقين التي تصاحب الأزمات وما بعد الأزمات.

يمكن لحسابات التوفير الأساسية أن تلبي احتياجات الأسر الفقيرة وأن تمكن الأسر المعيشية من التخطيط للمستقبل. إن إخراج المدخرات ووضعها في نظام مالي رسمي يعني أنه يمكن استخدامها في النهاية في تمويل نشاطات الائتمان بالغ الصغر، وذلك يعود بمنفعة أكبر على المجتمعات بأكملها. ينزع التمويل المحلي أيضاً لأن يكون أكثر استقراراً مقارنة بالتمويل الذي يوفره المانحون أو أسواق رأس المال، كما أنه لا يحمل في طياته مخاطر تتعلق بالعملة الأجنبية.

يعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والمرتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على المساعدة في تقديم نهج قائم على الادخار للأسواق التي لا تحصل على خدمة كافية في البلدان الأقل نمواً، وذلك من خلال مرفق مايكروليد (Microlead)، وهو مرفق جديد بقيمة 26 مليون دولار معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدأ العمل بصفة كاملة في عام 2009. ويوفر مرفق مايكروليد، والذي تلقى تمويلاً كبيراً من مؤسسة بيل وميلندا غيتس، قروضاً ومنحاً على أساس تنافسي لمزودي التمويل بالغ الصغر الذين يعملون في البلدان النامية ويتبعون نُهجاً قائمة على الادخار والذين رسخوا أنفسهم بالفعل كقادة للسوق. ويتيح التمويل من مرفق مايكروليد لهذه الجهات القائدة في السوق أن تتوسع بالدخول إلى الأسواق التي لا تحصل على خدمة كافية في البلدان الأقل نمواً، مما يتيح للأسر الفقيرة طرقاً مريحة وموثوقة للحفاظ على أموالهم بأمان. وبدورها تصبح المدخرات مصدراً جديداً للتمويل بالغ الصغر للمجتمع الأكبر.

إن مرفق مايكروليد مجهز أيضاً بنافذة خاصة للدعم المبكر للبلدان الخارجة من النزاعات. ومن خلال تشجيع دخول مزودي الخدمات ممن يطبقون الممارسات الجيدة إلى البلدان الخارجة من النزاعات حال استيفاء شروط أمنية أساسية، فإن مرفق مايكروليد يساعد في ضمان أن العناصر الحيوية للإنعاش المبكر - الخدمات المالية المستدامة - متوفرة للأسر الفقيرة والشركات الصغيرة.

وفي مرحلته الأولى خلال الفترة 2009/2008، قدم مرفق مايكروليد 12 منحة على أساس تنافسي - ذهبت ثمانية منها لصالح عمليات في بلدان خارجة من نزاعات - وبلغت قيمتها الكلية 18.9 مليون دولار. وستقوم المؤسسات التي تلقت هذه القروض بتوفير ما يزيد عن 100 مليون دولار من رأس المال الجديد في الأسواق التي لا تحصل على خدمة كافية، وستخدم ما مجموعه 950,000 مودع جديد ونحو 620,000 مقترض جديد بحلول نهاية عام 2013. وسيستفيد ما يقارب ستة ملايين شخص من المرحلة الأولية لمرفق مايكروليد.

ويعتبر مرفق مايكروليد مثالاً جيداً على قيام صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بتوفير "رأس مال حافز". ومن المتوقع أن ينجم عن الاستثمار الأولي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والذي يبلغ 6.6 مليون دولار، توفير قروض جديدة بقيمة 263 مليون دولار للناس الفقراء بحلول عام 2013، مما يشكل مردوداً يبلغ 40 ضعفاً لاستثمار صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويبحث الصندوق حالياً مع شركائه إمكانية إطلاق المرحلة التالية لمرفق مايكروليد.

620,000

العدد المتوقع للمقترضين الجدد الذين سيستفيدون لغاية عام 2013 من منح مرفق مايكروليد التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

والسمعية والحركية والإدراكية وتمكينهم من المشاركة في التدريب.

نظام جديد لإقامة العدل: أطلقت الأمم المتحدة في 1 تموز/يوليو 2009 نظاماً جديداً لإقامة العدل. ويتمثل أحد الجوانب المهمة في النظام الجديد في زيادة تركيزه على تسوية الخلافات بصفة غير رسمية من خلال مكتب موسع ومتكامل لخدمات أمانة المظالم والوساطة في الأمم المتحدة. ويوجد للمكتب حالياً مواقع في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك وفي المقرات الأخرى والمواقع الميدانية، مما يجعل أمر الوصول إليه يسيراً للموظفين. وعلاوة على ذلك، يتضمن النظام الجديد محكمتين جديدتين يداران من قبل قضاة مهنيين ومستقلين. وعلى امتداد العام، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تهيئة الموظفين للتحول إلى النظام العدلي الجديد، مما ساهم في تحقيق تحول سلس لدى البرنامج.

موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بلغت المساهمات الطوعية للموارد العادية (الرئيسية) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1.01 بليون دولار في عام 2009 مقارنة مع 1.10 بليون دولار في عام 2008. وفيما أبقت معظم البلدان المانحة مساهماتها خلال عام 2009 على المستوى ذاته الذي بلغته في عام 2008، كما تمكن بعض المانحين من زيادة مساهماتهم، إلا أن المساهمات الرئيسية للعام 2009 لم تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه في عام 2008، وذلك بسبب انخفاض المساهمات قياساً بسعر صرف العملة المحلية من قبل بعض البلدان المانحة، ومعدلات صرف العملة غير المواتية مقارنة بما كانت عليه خلال عام 2008. يظل من الصعب توقع مقدار المساهمات الطوعية للموارد الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تجعل هذا الأمر أصعب من أي وقت مضى. ويظل أمر تعبئة الموارد الرئيسية على نحو كافٍ وثابت وقابل للتوقع من أهم أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بلغ إجمالي المساهمات المخصصة (غير الأساسية) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 3.67 بليون دولار خلال عام 2009، وظل على المستوى العالي ذاته الذي بلغه في عام 2008 وفي الأعوام السابقة. ويتواصل الطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الحكومات للحصول على أنواع مختلفة من التمويل وتوجيهها وإدارتها وفقاً للأولويات الوطنية. وقد ازدادت الموارد المخصصة من المانحين الثنائيين، ومعظمها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدات الإنمائية، ازدياداً طفيفاً من 1.36 بليون دولار في عام 2008 إلى 1.40 بليون دولار في عام

1,480,000,000 دولار

قيمة الموارد التي عهدت بها الجهات الشريكة متعددة الأطراف والمفوضية الأوروبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2009، وبزيادة تبلغ 20 بالمائة تقريباً عن قيمة الموارد خلال عام 2008.

المساهمات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 1999-2009

بملايين الدولارات الأمريكية

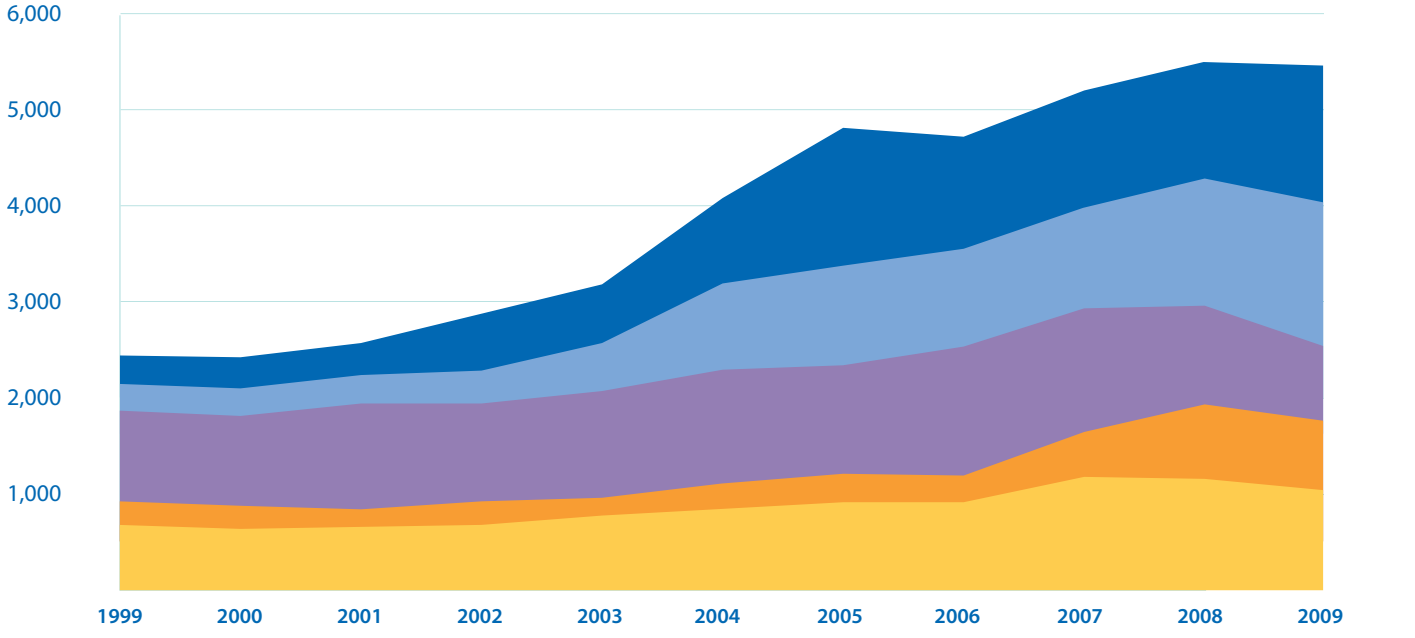

- موارد من مانحين متعددي الأطراف
- موارد من مانحين ثنائيين
- موارد محلية تم توجيهها عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قبل البلدان المستفيدة من البرنامج
- موارد أخرى من صناديق، بما في ذلك مساهمات من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة
- الموارد العادية (الرئيسية)

أولي لغاية أيار/مايو 2010

المصدر: مكتب الشراكات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الدخل الإجمالي الذي تم استلامه خلال عام 2009*

مرتب حسب أكبر المانحين للموارد العادية

بملايين الدولارات الأمريكية

أكبر المانحين	الموارد	
	عادية	أخرى
النرويج	122.62	126.63
هولندا	122.45	132.90
الولايات المتحدة	102.78	189.25
المملكة المتحدة	93.41	188.28
السويد	90.83	118.58
اليابان	74.11	231.87
إسبانيا	65.41	125.77
الدانمرك	54.95	38.93
سويسرا	53.95	17.63
كندا	47.62	71.49
ألمانيا	38.92	63.30
فرنسا	31.97	4.71
بلجيكا	26.63	11.95
فنلندا	25.20	11.89
أستراليا	12.75	27.31
أيرلندا	11.61	2.21
النمسا	6.41	2.01
إيطاليا	5.58	20.96
الهند	4.48	1.60
نيوزيلندا	4.44	5.57
لكسمبورغ	3.87	7.92
الصين	3.50	0.87
جمهورية كوريا	4.05	3.00
السعودية	2.00	1.00
البرتغال	1.80	4.84

أولي. لغاية 7 نيسان/إبريل 2010

* جميع المانحين للموارد العادية الذين ساهموا بمليون دولار أو أكثر

المصدر: مكتب الشراكات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

2009. أما الموارد التي عهدت بها الجهات الشريكة متعددة الأطراف والمفوضية الأوروبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد بلغت 1.48 بليون دولار، مما يمثل زيادة تقارب 20 بالمائة مقارنة مع ما وصلت إليه في عام 2008 إذ بلغت 1.24 بليون دولار. وفيما بين عامي 2008 و 2009، فإن الموارد التي تم توجيهها عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قبل حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج دعماً لأولوياتها الوطنية، انخفضت من 1.03 بليون دولار إلى 0.78 بليون دولار، وهو ما يعكس بوضوح التعديل الجاري لحافظة الموارد الذي دعت إليه الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تمثل الموارد المخصصة متمماً مهماً لقاعدة الموارد العادية غير المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن نسبة الموارد المخصصة إلى الموارد العادية غير المخصصة ظلت غير متوازنة في عام 2009. ومع استمرار حالة عدم اليقين الناشئة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يظل التركيز القوي على تعبئة الموارد الأساسية أمراً ضرورياً لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من النهوض بولايته وتنفيذ دعم فعال في مجال تنمية القدرات للبلدان الشريكة. إن التنمية هي تحدٍ طويل الأجل يتطلب تركيزاً إستراتيجياً إلى جانب مرونة تكتيكية والقدرة على الاستجابة للأزمات والفرص في آن معاً. وهذا ما يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحقيقه بمساعدة ودعم شركائه.

دعم من شركاء غير ثنائيين

أكبر المساهمين لـ "الموارد الأخرى"

بملايين الدولارات الأمريكية

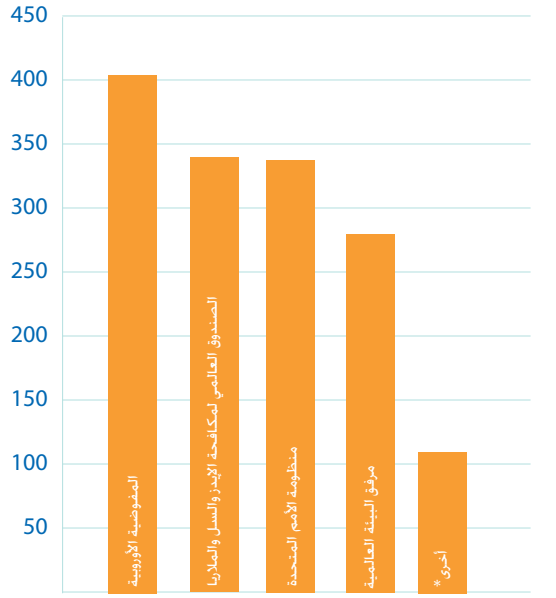

أولي. لغاية 7 نيسان/إبريل 2010

* بما في ذلك بروتوكول مونتريال، والبنوك الإنمائية الإقليمية، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، ومجموعة البنك الدولي

المصدر: مكتب الشراكات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تنويهات

تنويهات الصور

صفحة الخريطة من اليسار إلى اليمين:
لويس أكوستا/ مؤسسة فرانس برس للتدريب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ فايزة حجي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيراليون؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جورجيا؛ تقدمة من ريتشارد كيندريك و تانيا رونسون؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملديف؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاوس

صفحة 1: ستيفن راي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 4: صوفيا باريس/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 6: آدم روجرز/ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

صفحة 10: هلومفو ليتسيلو/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 12: أهاد أزيمان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

صفحة 15: شرافان فيديارثي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رواندا

صفحة 17: غياكومو بيروزي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوركينا فاسو

صفحة 21: ديتا الانغكارا/ صور وكالة أسوشيتد برس

صفحة 23: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السودان

صفحة 27: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كرواتيا

صفحة 29: إسكندر دبيبي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 30: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوزبكستان

صفحة 31: نيكولاس كالكونوس/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 33: فانديرلي آلميدا/ مؤسسة فرانس برس للتدريب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 34: إسكندر دبيبي/ الأمم المتحدة

صفحة 38: مارينا نيسين/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الغلاف: من اليسار إلى اليمين: لويس أكوستا/ مؤسسة فرانس برس للتدريب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ أهاد أزيمان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛ كودريكو ليونيد/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوزبكستان؛ غياكومو بيروزي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوركينا فاسو؛ آدم روجرز/ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمبوديا؛ آدم روجرز/ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوركينا فاسو؛ محمد عريف الزمان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنغلاديش؛ إسكندر دبيبي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ماريك سميث/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيمور-ليشتي؛ كريستوفر هيرويغ/ الأمم المتحدة

تنويهات الإصدار

إصدار
مكتب الاتصالات/ مكتب الشراكات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
نيويورك

تصميم: باميلا غيسمار
إنتاج شركة Phoenix Design Aid A/S، الدانمارك. شركة حاصلة على شهادة ISO 14001/ISO 9000، ومعتمدة كشركة تنتج كميات معتدلة من ثاني أكسيد الكربون CO2. تمت الطباعة على ورق غير ضار بالبيئة. (خالي من الكلور) وبأحبار مصنوعة من الخضروات. المادة المطبوعة قابلة لإعادة التدوير.

FSC هي مؤسسة مستقلة، غير حكومية، لا تهدف للربح تم تأسيسها لتعزيز الإدارة المسؤولة عن غابات العالم.

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أيار/ مايو 2010

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مكتب الاتصالات
One United Nations Plaza
New York, NY 10017, USA
هاتف: 1 (212) 906 5300

مكتب الاتصال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في واشنطن
1775 K Street, NW, Suite 420
Washington, DC 20006, USA
هاتف: 1 (202) 331 9130
فاكس: 1 (202) 331 9363

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المكتب الأوروبي
Palais des Nations CH-1211
Genève 10, Switzerland
هاتف: (41-22) 917 8542
فاكس: (41-22) 917 8001

مكتب الأمم المتحدة في بروكسل
14 Rue Montoyer B-1000
Bruxelles, Belgium
هاتف: (32-2) 505 4620
فاكس: (32-2) 505 4729

مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شمال أوروبا
Midtermolen 3
PO Box 2530
2100 Copenhagen O, Denmark
هاتف: (45-35) 46 71 50
فاكس: (45-35) 46 70 95

مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طوكيو
UN House 8F
5-53-70 Jingumae
Shibuya-ku
Tokyo 150-0001, Japan
هاتف: (813) 5467 4751
فاكس: (813) 5467 4753

مركز الخدمات الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشرق وجنوب إفريقيا
7 Naivasha Road Sunninghill
PO Box X4
Johannesburg, South Africa 2157
هاتف: (27-11) 603 5000
فاكس: (27-11) 258 8511

المركز دون الإقليمي لبرنامج الأمم الإنمائي لغرب ووسط إفريقيا
Point E- Boulevard de l'Est
Dakar, Sénégal
هاتف: (221) 77 869 0644
فاكس: (221) 77 869 0681

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة
1191 كورنيش النيل، مركز التجارة العالمي
صندوق بريد 982، رمز بريدي 11599
بولاق، القاهرة، مصر
هاتف: 6 - 4840 2578 (202)
فاكس: (202) 2578 4847

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك
United Nations Service Building
3rd floor, Rajdamnern Nok Avenue
Bangkok 10200, Thailand
هاتف: (66) 2288 2129
فاكس: (66) 2288 3032

مركز الخدمات الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كولومبو
23 Independence Avenue
Colombo 7, Sri Lanka
هاتف: (94-11) 4526 400
فاكس: (94-11) 4526 410

مركز منطقة المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
c/o UNDP
Private Mail Bag
Suva, Fiji
هاتف: (679) 330 0399
فاكس: (679) 330 1976

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة
Grossinglova 35
811 09 Bratislava, Slovak Republic
هاتف: (421-2) 59337 111
فاكس: (421-2) 59337 450

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنما
Casa de las Naciones Unidas Panamá
Clayton, Ciudad del Saber
Apartado Postal 0816-1914 z
Panamá, República de Panamá
هاتف: (507) 302 4500
فاكس: (507) 302 4602

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One United Nations Plaza
New York, NY 10017

www.undp.org